

مجلس الأمن

مؤقت

السنة الثالثة والسبعون

الجلسة ٨١٥٩

الأربعاء، ١٧ كانون الثاني/يناير ٢٠١٨ الساعة ١٠/١٥

نيويورك

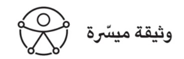
الرئيس	السيد عمروف/السيد صديقوف	(كازاخستان)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيد سافرونكوف
	إثيوبيا	السيدة غوادي
	بولندا	السيدة فرونيكا
	بوليفيا (دولة - متعددة القوميات)	السيد يورنتي سوليث
	بيرو	السيد ميثا - كوادرا
	السويد	السيدة شولجين نيوني
	الصين	السيد وو هايتاو
	غينيا الاستوائية	السيد ندونغ مبا
	فرنسا	السيد دولاتر
	كوت ديفوار	السيد تانو - بوتشوي
	الكويت	السيد العتيبي
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	السيد ألين
	هولندا	السيدة غريغوار فان هارين
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيدة هيلي

جدول الأعمال

الحالة في ليبيا







افتتحت الجلسة الساعة ١٥/١٠.

إقرار جدول الأعمال

أُقر جدول الأعمال.

الحالة في ليبيا

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): وفقا للمادة ٣٧ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو ممثل ليبيا للمشاركة في هذه الجلسة.

وفقا للمادة ٣٩ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو مقدمي الإحاطتين الإعلاميتين التاليين للمشاركة في هذه الجلسة: السيد غسان سلامة، الممثل الخاص للأمين العام ورئيس بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا، والسيدة هاجر شريف، المشاركة في تأسيس ''منظمة معا نبنيها''. يشارك السيد سلامة والسيدة شريف في هذه الجلسة عن طريق التداول بالفيديو من تونس.

يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله.

يستمع مجلس الأمن، في هذه الجلسة، إلى إحاطات إعلامية من السيد سلامة، والسفيرة إيرينا شولجين نيوني، نائبة الممثل الدائم والقائمة بأعمال السويد، بالنيابة عن رئيس لجنة مجلس الأمن المنشأة عملاً بالقرار ١٩٧٠ (٢٠١١) بشأن ليبيا، والسيدة شريف.

أعطي الكلمة الآن للسيد سلامة.

السيد سلامة (*تكلم بالإنكليزية*): أهنئ كازاخستان على توليها رئاسة مجلس الأمن لهذا الشهر. كما أشكركم، السيد الرئيس، على إتاحة هذه الفرصة لي لتقديم إحاطة إعلامية للمجلس عن عمل الأمم المتحدة لمعالجة الأزمة في ليبيا.

أود الإفادة بأن الأمم المتحدة تستعد لزيادة وجودها في ليبيا. فقد تم إعداد مجمعنا ووضعت الترتيبات الخاصة بالحماية حتى نتمكن من زيادة عدد الموظفين الذين يقيمون ويعملون في العاصمة – متى ما سمحت الأحوال الأمنية، بطبيعة الحال.

ونعمل، في الوقت نفسه، على توسيع وجودنا في جميع أنحاء البلد، وعلى زيارة المجتمعات المحلية في جميع أنحاء ليبيا. وسنواصل، في الأسابيع والأشهر المقبلة، الوصول إلى مزيد من المدن والبلدات. فلا يمكننا النجاح في تنفيذ خطة العمل الخاصة بليبيا ومساعدة مواطنيها على وضع حد لعملية انتقال يتطاول أمدها، إلا بفهم حقيقي للبلد.

لقد حلت الذكرى السنوية الثانية للاتفاق السياسي الليبي في ١٧ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٧. وعلى الرغم من التباين الكبير في الآراء بشأن ما قد تعنيه الذكرى السنوية، اختار الليبيون، في نهاية المطاف، أن يمر اليوم من دون أعمال عنف أو احتجاجات كبيرة. ويرجع مرور الذكرى السنوية بسلام، إلى حد كبير، لوحدة المجلس. فقد بعث البيان الرئاسي الصادر في ١٤ كانون الأول/ديسمبر (S/PRST/2017/26) برسالة واضحة: إن المجتمع الدولي يقف وراء الاتفاق ولن يقبل بمحاولات تقويضه. وقد كرر ذلك ثلاثة من البلدان المجاورة، اجتمع وزراء خارجيتها في تونس العاصمة في ١٧ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٧.

ويتعين المضي قدما في جميع الإجراءات، سواء كانت اعتماد التشريعات الانتخابية أو التعيينات في المناصب السيادية، مثل محافظ مصرف ليبيا المركزي، وفقا للاتفاق طوال مدة سريانه. ويعني ذلك، من الناحية العملية، الانسجام بين مجلس النواب والمجلس الأعلى للدولة.

ويجب أن نظل يقظين. فعلى الرغم من أن ١٧ كانون الأول/ديسمبر قد مضى، لا يزال شبح العنف ماثلا. والقوات العسكرية تستعرض قوتها في أنحاء كثيرة من البلد. وقد حدثت اشتباكات بالقرب من الحدود مع تونس، بين قوات مرتبطة

بمجتمعين محليين متنافسين. وما تزال المنطقة الواقعة شرقي طرابلس، منطقة ملتهبة تبعث على القلق. كما ازدادت حدة التوترات حول مدينة دارنا.

والسبب الحقيقي لتقديمي هذه الإحاطة الإعلامية من تونس وليس من طرابلس، كما كنت أنوي، هو الاشتباكات الدموية في المطار، التي أدت إلى توقف جميع الرحلات من وإلى مطار معيتيقة طوال الأسبوع.

ولا يزال المدنيون، رجالا ونساء وأطفالا، يتعرضون للقتل أو الإصابة جراء تبادل إطلاق النار. وتتقاتل الجماعات المسلحة بشكل متهور في المناطق السكنية، غير عابئة بسلامة المدنيين.

إن حظر تصدير الأسلحة لم يكن أكثر أهمية على الإطلاق مما هو الآن. ولهذا السبب، فإن التقارير الصادرة مؤخرا بشأن شحنة المتفجرات الكبيرة التي اعترضها خفر السواحل اليوناني تبعث على القلق البالغ. فبلد يمتلك ٢٠ مليون قطعة سلاح لا يحتاج إلى قطعة سلاح إضافية. لقد التقيت فريق الخبراء اليوم، وهم ينظرون في هذا الأمر بالمهنية المعهودة فيهم.

لقد أدت جهود بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا دورا أساسيا في الهدوء النسبي الذي شهدته ليبيا في الأشهر الماضية. وينبغي أن تتواصل هذه الجهود الشاقة التي ترمي إلى الحؤول دون نشوب النزاعات إذا أردنا أن يبقى هناك أمل في العملية السياسية.

وهذه الحالة الراهنة الهشة والمتقلبة لا يمكن أن تستمر.

وتحتاج ليبيا إلى حكومة كفؤة وفعالة، حكومة بوسعها تقديم الخدمات العامة التي تمس حاجة المواطنين إليها، حكومة قادرة على توحيد مؤسسات البلد وتشرف على سير الانتخابات التي ستنهي العملية الانتقالية.

إن تعديل الاتفاق السياسي الليبي، من وجهة نظرنا، أنسب الوسائل لتحقيق ذلك، ولم نألوا جهدا في الدفع في هذا الاتجاه.

وتشجعني الجهود التي يبذلها أعضاء مجلس النواب والمجلس الأعلى للدولة لتحقيق هذا الهدف من خلال مبادرات عديدة للتوصل إلى التوافق في الآراء اللازم من أجل هذه الغاية.

ولقد أفضى عمل لجنة الصياغة المشتركة إلى تبلور توافق في الآراء بشأن التعديلات الملحة لتشكيل السلطة التنفيذية.

وعلى الرغم من أنه لم يتم بعد التوصل إلى اتفاق رسمي، فإن توافق الآراء هذا أمر مرغوب فيه ويمكن التوصل إليه.

وتماشيا مع خطة العمل، فإن ثلاثة أهداف تشكل محور تركيز عملنا.

أولا، فيما يتعلق بالدستور، ليبيا بحاجة إلى إطار قانوني قوي ودائم. ولا يمكن الانتهاء من المرحلة الانتقالية قبل أن تستند ليبيا إلى دستور حقيقي.

وتجري حاليا مراجعة قضائية لمشروع الدستور الذي قدمته الهيئة التأسيسية لصياغة مشروع الدستور. واحتراماً منا للقضاء الليبي، سوف ننتظر قرار المحاكم وأتوقع أن يتم ذلك قريباً – في الواقع في غضون العشرة أيام القادمة.

وعند التوصل إلى قرار، سنحدد كيف يمكننا دعم العملية على أفضل وجه.

ثانيا، فيما يتعلق بالمصالحة الوطنية، فإن نسيج المجتمع الليبي ممزق، ويتطلب مصالحة حقيقية إذا ما أُريد إصلاحه.

ولا يمكن إحراز تقدم ملموس في توحيد المؤسسات، أو منع اندلا ع العنف أو تحقيق قبول واسع النطاق لنتائج الانتخابات، ما لم يتم إعادة بناء النسيج الوطني.

وتتطلب إعادة بناء النسيج الوطني الليبي بذل جهدين متوازيين. أولا، نجحت الأمم المتحدة في تيسير العديد من مبادرات الحوار بين مجتمعات محلية كانت متصارعة سابقاً. وقد اعتمدت اتفاقات واتخذت خطوات حقيقية لطي صفحة

الماضي. وقد أظهرت المجتمعات المحلية التي كانت على خلاف استعدادها لبناء مستقبل مشترك.

وقد بدأت حكومة الوفاق الوطني مؤخرا بأداء دورها في هذه الجهود. وقد تجلى ذلك من خلال دعمها لاتفاق مصراته – تاورغاء وتوفير التمويل المؤقت له. وسنقوم أيضا بدورنا في هذا الصدد، وبالتحديد لضمان العودة الآمنة إلى تلك المنطقة.

ويتكون مسارنا الآخر لإعادة البناء من الوصول إلى الجهات الفاعلة الرئيسية والمجموعات التي كانت مهمشة سابقاً. ويجري ضمهم تدريجيا إلى العملية السياسية، كشركاء متساوين ومقبولين، ما داموا ملتزمين بالعملية السياسية.

ومن خلال اللقاءات، والزيارات المكوكية، وجميع الأدوات الأخرى المتاحة لنا، نعمل بشكل مكثف على إزالة الحواجز بين الفصائل السياسية الليبية ومعالجة العداوات المحلية أو السياسية الماضية، وبالتالي التحرك نحو المؤتمر الوطني الذي سيوفر حيزا لليبيين من جميع الجهات للالتقاء واعتماد رؤية مشتركة لليبيا.

أما التركيز الثالث لعملنا فهو الانتخابات. في ٦ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٧، أطلقت المفوضية الوطنية العليا للانتخابات عملية لاستكمال سجل الناخبين وقد سررت بالاهتمام الكبير من الرجال والنساء الليبيين بالتسجيل. وقد فاقت المشاركة كل توقعاتنا.

وقد سجل ٠٠٠ ٦٠٠ ليبي جديد للتصويت خلال مدة لا تتجاوز سوى ستة أسابيع. وبلغ عدد الأشخاص المسجلين في السجل الانتخابي إلى الآن مليوني شخص، والعدد آخذ في الازدياد.

وقد استطاعت الأمم المتحدة تقديم الدعم الفني المكثف للمفوضية في عملية تسجيل الناخبين، وستواصل تقديم المساعدة في الترتيبات المتعلقة بالخطوات المقبلة.

ومع ذلك، وقبل التمكن من إجراء انتخابات ذات مصداقية، لا يزال هناك الكثير من العمل الذي يتعين القيام به.

ويجب أن يتم الاتفاق على إطار دستوري، وأن تكون الظروف الأمنية مواتية لعملية حرة ونزيهة مع وجود ثقة بأن نتائج الانتخابات سوف تكون مقبولة من الجميع. ومن أجل إجراء أي استفتاء أو انتخابات رئاسية أو برلمانية، هناك حاجة أيضا إلى قوانين. وهناك التزام على المؤسسات ذات الصلة في ليبيا بإصدار التشريعات المطلوبة، وأن تفعل ذلك بطريقة تتماشى مع الاتفاق السياسي الليبي.

وأحث هذه المؤسسات على تجنب التشكيك المتبادل واتخاذ الإجراءات الانفرادية، ووضع مصلحة الشعب الليبي فوق كل الاعتبارات الأخرى.

وأود أن أشكر وزراء خارجية الجزائر ومصر وتونس على تخصيص الوقت لقائي، وعلى دعمهم القوي لخطة العمل من أجل ليبيا.

كما أعرب عن امتناني للمملكة المغربية لاستقبالها لي ودعمها المتواصل لعمل الأمم المتحدة في ليبيا.

وقد كان لي الشرف أن اجتمع مع الأمين العام لجامعة الدول العربية الذي أقدر دعمه كثيراً.

وهذا الشهر، سافرت أيضا إلى دولتين مجاورتين لليبيا من الجنوب، حيث كان لي شرف لقاء الرئيس مامادو إيسوفو في النيجر والرئيس إدريس ديبي في تشاد، وهما دولتان تأثرتا بشكل كبير بما يحدث من تطورات على الساحة الليبية. لقد استفدت كثيرا من حكمتهما.

وتتسم علاقتنا مع الاتحاد الأفريقي بأهمية قصوى بالنسبة لبعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا. وعدت هذا الأسبوع من أديس أبابا حيث التقيت بمفوضية الاتحاد الأفريقي لمناقشة ترسيخ تعاوننا لدعم ليبيا ودعم الاتحاد الأفريقي للبلد. وكان لي الشرف أن أجتمع مرتين في هذا الشهر مع رئيس مفوضية الاتحاد الأفريقي، السيد موسى فكي، ولدينا وجهات نظر مشتركة بشأن المضي قدما.

اقترنت الأزمة السياسية في ليبيا بأزمة أخرى موازية على الصعيد الإنساني، ولا يمكن لهذه الحالة أن تتغير أو أن يوضع حد للمعاناة إلا على يد حكومة قوية وقادرة. بيد أن من يعانون لا يستطيعون الانتظار. ستطلق الأمم المتحدة في الأسبوع المقبل خطة للاستجابة الإنسانية تستهدف خصوصاً الذين يمرون بظروف صعبة، مركزة على توفير الأمور الملحة من قبيل الخدمات الأساسية وتوفير المأوى والطعام، وكذلك إزالة الألغام.

ولعل صندوق تحقيق الاستقرار في ليبيا هو أحد الطرق المهمة الكفيلة بمد العون للمجتمعات المحلية. ويلمس الشعب الليبي الآن هذه الإجراءات الملموسة على نطاق واسع.

وأود أن أتوجه بالشكر للمانحين على مساهماتهم في أي من هذين الصندوقين، وأحث حكومة الوفاق الوطني على الاضطلاع بدورها كذلك.

وهناك حالة إنسانية تدعو للقلق الشديد وهي الحالة المأسوية التي يعاني منها العديد من المهاجرين في ليبيا. وقد رأيت ذلك بأم عيني في الشهر المنصرم حين تفقدت أحد مراكز الاحتجاز في مدينة غريان. علاوة على ذلك، لدينا أدلة على تعرض المهاجرين لانتهاكات صارخة داخل مراكز الاحتجاز الرسمية وخارجها، بما في ذلك أشكال مختلفة من الاعتداءات الجنسية.

وما زلنا نلحّ على السلطات لوضع حد لهذه الجرائم المقيتة وتقديم الجناة للعدالة. ونظراً لوقوع عدد كبير من الحوادث الخطرة ضد العاملين في قطاع الإغاثة الإنسانية، أحث الحكومة على ضمان سلامتهم أثناء تأديتهم عملهم.

أحيي أيضاً التعاون الوثيق بين الاتحاد الأفريقي والاتحاد الأوروبي والأمم المتحدة. وكما يعلم أعضاء المجلس، شُكلت فرقة عمل تضم المنظمات الثلاث وقد أحرزت تقدما في عملها الرامي لتأمين العودة الطوعية للمهاجرين. ولن تتوانى بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا عن دعم هذه الجهود باعتبارها رئيساً مشاركاً للفريق التنفيذي في تونس.

إلا أن التركيز على المهاجرين يجب ألا ينسينا الأعداد الكبيرة من الليبيين المعتقلين من دون إجراءات قانونية وغالباً ما يتعرضون لسوء المعاملة. ويؤدي الفشل في التصدي للانتهاكات المرتكبة في مراكز الاحتجاز إلى تأجيج النزاعات المحلية وتقويض جهود المصالحة الوطنية المبذولة لبناء دولة على أساس من سيادة القانون.

وقد طال انتظار إحداث تحول جذري، والأكثر إثارة للقلق بالنسبة لنا هو استمرار طغيان المصالح الذاتية الأحادية على حساب الصالح العام. ولا سبيل لاستدامة أي حل سياسي ما لم يوضع حد لممارسات الاقتصاد الافتراسي المهيمنة في المشهد الليبي السنوات القليلة الماضية حيث تستغل الموارد العامة في كثير من الأحيان لأغراض مختلفة لا علاقة لها بمصلحة الشعب الليبي.

ولا شك أن النزاع على الموارد في صميم الأزمة الليبية، ولن تدخر البعثة جهدا في الدعوة إلى ضرورة توجيه الثروة الوطنية نحو توفير الخدمات العامة بدلا من خدمة المصالح الخاصة. وهذا أمر ضروري نظرا لأن نقص الكهرباء والوقود والمياه شائع في جميع أنحاء البلد. ومن المفارقة المؤلمة أن تستمر معاناة بلد بهذا الغنى من نقص في الضروريات.

وأود الإشارة مرة أخرى إلى أن من مسؤوليتنا الجماعية التأكد من فعالية إدارة الأموال الليبية المجمدة المتبقية بوصفها ضمانة للمستقبل، ولا تزال هناك حاجة إلى بذل من الجهد لتحقيق هذا فعلا.

وكما يعلم المجلس، فقد زار وكيل الأمين العام للشؤون السياسية، جيفري فيلتمان، ليبيا في الفترة من ٩-١٢ كانون الثاني/يناير، وقد كانت زيارة السيد فيلتمان حسنة التوقيت

وهي موضع ترحيب كبير من جانبنا. فهي فرصة لتعزيز الرسائل الموجهة إلى القادة السياسيين والعسكريين الليبيين مفادها أن الوقت قد حان للتوصل إلى حل توفيقي لما فيه مصلحة الشعب الليبي. وبالنيابة عن الأمين العام، حث السيد فيلتمان المحاورين الليبيين على الالتزام بالعمل معا حقا، فضلا عن تنفيذ خطة العمل لتهيئة الظروف اللازمة لإنهاء المرحلة الانتقالية.

وأود أن أعرب مرة أخرى عن تقديري للمجلس لالتزامه وتأييده الثابتين لخطة العمل من أجل ليبيا، علاوة على دعم جهودنا الرامية إلى إنهاء الأزمة في ذلك البلد.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): أشكر السيد سلامة على إحاطته الإعلامية.

وأعطي الكلمة الآن للسفيرة شولجين – نيوني.

السيدة شولجين – نيوني (السويد) (*تكلمت بالإنكليزية*): وفقا للفقرة ٢٤ (هـ) من القرار ١٩٧٠ (٢٠١١) المؤرّخ ٢٦ شباط/فبراير ٢٠١١، يشرفني أن أقدم تقريرا إلى مجلس الأمن عن عمل اللجنة المنشأة بموجب القرار نفسه. يشمل هذا التقرير الفترة من تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٧ إلى ١٧ كانون الثاني/يناير ٢٠١٨ تناولت خلالها اللجنة مختلف جوانب نظام الجزاءات بواسطة إجراء الموافقة الضمنية خطيا.

ووافقت اللجنة على طلبين للإعفاء من حظر توريد الأسلحة، قدمت كليهما بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا بموجب الفقرة ٩ (ج) من القرار ١٩٧٠ (٢٠١١). وتلقت اللجنة أيضا اثنين من إخطارات ما بعد التسليم، أحدهما من بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا والآخر من هولندا، بشأن المواد المستثناة من الجزاءات سابقا. وتلقت اللجنة أيضا معلومات مستكملة من البعثة بشأن المسائل التي تواجهها أثناء نقل المواد المستثناة وبعد نقلها. وتضمّن إخطار ما بعد التسليم الوارد من هولندا معلومات كهذه أيضا. وردّت اللجنة على رسالة من تركيا وفرت فيها معلومات طوعية بشأن منح بعض المواد التي تندرج ضمن نطاق الاستثناء من حظر توريد الأسلحة الوارد في الفقرة ١٠ من القرار ٢٠٩٥ (٢٠١٣).

وفيما يتعلق بتجميد الأصول، ردت اللجنة على طلبين توجيهيين أحدهما من الجزائر والآخر من إدارة الأمم المتحدة بشأن نطاق تنفيذ هذا التدبير.

وفيما يتعلق بالتدابير الرامية إلى منع صادرات النفط غير المشروعة، بما في ذلك النفط الخام والمنتجات النفطية المكررة من ليبيا، يذكر المجلس أنه قد تم إدراج سفينتين – كابريكون ولين S – في قائمة جزاءات اللجنة حاليا. وخلال الفترة قيد الاستعراض، تلقت اللجنة رسالة من الجمهورية العربية السورية تفيد بأن سفينة كابريكون قد أفرغت وقود الديزل في صهاريج شركة نقل النفط السورية، وأن الحكومة السورية قد أبلغت جميع السلطات المعنية بعدم استقبال تلك السفينة مرة أخرى منذ ذلك الحين. ولا يزال الرد الذي تلقيناه من اللجنة قيد النظر. وفي ٢٧ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٧ واستنادا إلى المعلومات الواردة من فريق الخبراء التابع لها، حدّثت اللجنة قائمة دخول السفينة كابريكون مشيرة إلى أن دولة العلم التي هي تنزانيا سابقا،قد أصبحت غير معروفة الآن.

وفيما يتعلق بالسفينة لين S، وجهت اللجنة – استنادا إلى المعلومات الواردة من ليبيا ومن فريق الخبراء – رسائل إلى دول المقصد المُبلَغ عنها تطلب منها تقديم توضيحات بشأن هذه المسألة.

وفي ١٦ كانون الثاني/يناير ٢٠١٨ تلقت اللجنة التقرير المؤقت لفريق الخبراء عملا بالفقرة ١٤ من القرار ٢٣٦٢ (٢٠١٧). ومن المقرر أن تناقش اللجنة التقرير وتوصياته في ٩ شباط/فبراير.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): أشكر السفير شولجين – نيوني على إحاطتها.

وأعطي الكلمة الآن للسيدة شريف.

السيدة شريف (*تكلمت بالإنكليزية*): لا شك أن جميع أعضاء المجتمع المدني الليبي ممتنون لإعطائهم هذه الفرصة لمخاطبة مجلس الأمن. وأود أن أشكر كازاخستان على دعوتي اليوم ممثلا لمنظمة ”Together We Build It“ لأتشاطر منظور المجتمع المدني مع المجلس.

إن ليبيا التي نناقشها اليوم لم تعد غنية كما كانت. ففي الوقت الحالي ينام الرجال والنساء والشباب، بل حتى المسنين أمام المصارف على أمل أن يتمكنوا من سحب بعض النقود التي تعينهم على تلبية احتياجاتهم الأساسية. ويجب على المرضى في المستشفيات أن يوفروا علاجاتهم لأن المستشفيات لم تعد تتوفر لديها حتى تلك الموارد الأساسية.

وفي الأسبوع الماضي رأيت زميلا ناشطا تغطي وجهه الكدمات نتيجة لتعرضه للضرب المبرح على أيدي أفراد من جماعة مسلحة في شوارع طرابلس. وفي عام ٢٠١١ اتخذ مجلس الأمن القرار ١٩٧٣ (٢٠١١) الذي دعا إلى حماية المدنيين الليبيين.

ولكنّ ليبيا التي نناقشها اليوم تشهد أشكال عنف تتجاوز كثيرا ما رمى مجلس الأمن إلى حمايته في عام ٢٠١١. وبالنسبة للكثير من الليبيين كان ذلك القرار في ذلك الوقت منقذا للحياة، فقد كان بمثابة إشارة إنقاذ تدل على أن المجتمع الدولي ومجلس الأمن على استعداد للقيام بكل ما في وسعهما لحماية المدنيين.

إلا أن أملنا قد خاب عند شعور الكثير من الليبيين بأن المجتمع الدولي والمجلس قد تخليا عنهم، إذ لم تكن هناك أي خطة أو استراتيجية متابعة لتمكين الشعب الليبي في أعقاب التدخل العسكري، ولم تكن هناك خطة للتعافي من أشد أشكال العنف الذي شهده المجتمع في عام ٢٠١١.

وعندما كنت أعمل متطوعة في المستشفى المركزي في طرابلس خلال الحرب في عام ٢٠١١ أذهلني أن أول مريض التقيته لم يكن أحد ضحايا الحرب الذين اعتدنا على رؤيتهم عبر وسائط الإعلام، بل كان مواطنا مدنيا تعرّض للإصابة في طريقه إلى محل البقالة. وما زلت أذكر كلمات ابنه عندما توفي والده بعد أيام قليلة: ”ماذا فعل لهم أبي؟“ تساءل الصبي وقد اغرورقت عيناه بالدموع. وأدركت في تلك اللحظة بالذات أن إجراءات المجتمع الدولي لم تسفر عن تغيير النظام السياسي في البلد فحسب، بل أدت أيضا إلى تغيير هائل في حياة الناس. مع ذلك وعلى الرغم من كل الإحباطات والعنف المفرط واستمرار نقص الموارد في البلد، ما زال الليبيون يبذلون قصارى جهدهم لضمان استمرار حياتهم.

وفي ليبيا لا تزال هناك حاجة كبيرة لاستمرار تقديم الدعم من جانب المجتمع الدولي، غير أنه يجب إعادة توجيه ذلك الدعم في المستقبل بصورة عاجلة وتامة لتمكين الشعب الليبي، بمن في ذلك الرجال والشباب، من الاضطلاع بدور نشط في بناء السلام. ولا يمكننا أن نكرر جهود الدعم الدولي الذي قدم في عام ٢٠١١ نظرا لتأثيرها المباشر على هياكل السلطة في الميدان.

وبالتالي، فإن هناك ضرورة للإجابة عن العديد من الأسئلة الهامة عند تنفيذ خطة العمل من أجل ليبيا التابعة لبعثة الأمم المتحدة في البلد. ومن بينها: من الذي يتلقى الدعم من المجتمع الدولي؟ وإلى من قُدِّمت الدعوة للمشاركة في المفاوضات، ومن هم بحاجة للوساطة؟ ومن الذي تعترف به خطة العمل باعتباره عنصرا هاما، وما هي التهديدات الأمنية التي ستحددها خطة العمل وتعطيها أولوية؟

وعلى سبيل المثال، فإن التهديد الناشئ عن خطر الحدود المفتوحة في ليبيا هو مسألة تتعلق بأمن السكان لأنه تهديد ناشئ عن تهريب الأسلحة والاتجار بالبشر. بيد أن معظم الجهود الأخيرة للمجتمع الدولي لا تعالجه إلا باعتباره تهديداً ناجما عن الهجرة. وفيما يتعلق بليبيا، يشكّل التطرف العنيف خطراً على

الحرية الشخصية وحقوق الإنسان، ولكن المجتمع الدولي يعالجه على أنه مجرد تهديد خارجي للغرب.

ويجب أن يكون دور المجتمع المدني محوراً أساسياً في خطة عمل البعثة. وفي هذا الصدد، أود أن أركز على المرأة والشباب. وفي ليبيا، هناك العديد من المبادرات الوطنية والمحلية التي تعزز بناء السلام ومنع نشوب النزاعات وحلها. إن منظمتي – معاً نبنيها – أنشأت شبكة ١٣٢٥ في ليبيا، والتي تعمل في مختلف أنحاء البلد لتزويد النساء والشباب بمنصة للتنمية الذاتية في المجالات المتصلة بالأمن البشري ومكافحة ومنع التطرف العنيف.

إن العمل الذي قامت به منظمتي بصفتها من جهات المجتمع المدني الفاعلة قد ألهم العديد من النساء والشباب ليصبحوا ناشطين في تعزيز السلام في البلد. وقد أطلقنا مؤخراً منصة جديدة تسمى السلم والأمن من منظور المرأة الليبية، شاركت فيها أكثر من ١ ٠٠٠ امرأة ليبية في أقل من ثلاثة أيام. وهذا يدل على أن النساء والشباب يشاركون في جهود السلام كلما سنحت لهم الفرصة. ومع ذلك، يجب أن يدعم المجتمع الدولي جهودهم بحيث تتجسد نتائج عملهم في جميع أنحاء البلد.

إن تحديد المشكلة الحقيقية هو الخطوة الأولى نحو الحل الصحيح. وعلى هذا النحو، فإن المشكلة في ليبيا ليست مجرد مسألة متصلة بالنزاع؛ فالكيفية التي يتواصل بها أطراف النزاع مع بعضهم البعض مهمة. إن جزءاً من الحل الليبي سيكون هو إنشاء قنوات اتصال ليس فيما بين الأطراف المعنية مباشرة بالنزاع وحسب، بل أيضاً فيما بين جميع الأطراف الفاعلة في ليبيا – الجهات الفاعلة التابعة للدولة وغير التابعة لها، بما في ذلك المجتمع المدني. ويجب أن تكفل هذه القنوات أن تتمتع جميع الجهات الفاعلة بتكافؤ الفرصة والحيّز لتبادل التعليقات والآراء والمشاعر فيما بينها.

وإذا كان المقصود بخطة عمل البعثة أن تكون خطة مشتركة حيث تتفق المصالح الدولية مع الأولويات والاحتياجات الليبية، فإن تنفيذ كل جانب من جوانب الخطة يجب أن يُدمج بشكل ممنهج مع القرارين ١٣٢٥ (٢٠٠٠) و ٢٢٥٠ (٢٠١٥). وينبغي للقرارين المذكورين أن يكونا بمثابة مبادئ توجيهية لتنفيذ خطة العمل، ليس من أجل وضع المرأة والشباب لقيادة جهود الوساطة وتسوية النزاعات فحسب، بل أيضاً لمعالجة المسائل الهيكلية الطويلة الأجل التي كثيراً ما تخفق في الحفاظ على السلام. وعلى هذا النحو، وانطلاقاً من إيماننا بالأمم المتحدة ومبادئها، واستناداً إلى إيماننا بأن السلام قائم على المساواة والعدالة والأمن المجرد من السلاح والتحول الاجتماعي غير العنيف والشامل، فإننا نحث بعثة مجلس الأمن على أن تكفل التنفيذ التام للقرار ٢٣٧٦ (٢٠١٧) المتخذ مؤخراً، وأخذ البعد الجنساني بعين الاعتبار من خلال ضمان المشاركة الكاملة والفعالة للمرأة في عملية الانتقال الديمقراطي وجهود المصالحة وقطاع الأمن والمؤسسات الوطنية، تمشياً مع القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠). وعلاوة على ذلك، لا بد من تخصيص الموارد البشرية والمالية المحددة لِيُنفَّذَ القرار ٢٣٧٦ (٢٠١٧).

تشكل النساء أكثر من ٥٠ في المائة من المجتمع الليبي ويشكل الشباب أكثر من ٥٠ في المائة. ويتضح من العملية السياسية أن الأشخاص المسؤولين عن تحقيق سلام مستدام في بلدنا، وهم قيادتنا، لا يمثلون أن تمثّل الهيكل الديموغرافي لبلدنا. ونود أن نرى تعزيز تمثيل المرأة والشباب ومشاركتهم في العملية السياسية من كافة جوانبها. ونود أيضاً أن تكفل البعثة مشاركة مجدية للمرأة والشباب في المؤتمرات الوطنية المقبلة. ونود أن نرى النساء والشباب يشاركون في جميع اجتماعات المؤتمرات – في الاجتماعات العلنية والسرية على السواء. وعلاوة على ذلك، نود أن تكفل قوانين الانتخابات المقبلة للنساء والشباب فرصة عادلة للمشاركة، مع حصة دنيا للنساء وأخرى منفصلة عنها للشباب. وبالإضافة إلى ذلك، وبوصفنا مجتمعاً مدنياً ليبياً، نود أن يعقد الممثل الخاص للأمين العام اجتماعات منتظمة مع النساء والشباب من أجل التشاور معهم بشأن جميع جوانب

خطة عمل البعثة؛ وتعزيز جهود نزع السلاح لأنه العنصر الأساسي في منع زيادة تصعيد النزاع؛ وتعزيز المشاركة الكاملة والفعالة للمرأة والشباب في جميع المناقشات ذات الصلة بنزع السلاح.

إن مجتمعاً خالياً من العنف هو المجتمع الذي يرغب الليبيون في العيش فيه. وعلاوة على ذلك، فإن ضمان التحقيقات في انتهاكات حقوق الإنسان ورصدها، بما في ذلك العنف الجنسي والسلامة والكرامة والاحتياجات الطويلة الأجل للناجين وأسرهم ينبغي أن يكون في صميم هذه الجهود. وينبغي دعم منظمات المجتمع المدني على مستوى القواعد الشعبية، بما في ذلك المنظمات النسائية والشبابية المحلية، في جهودها الرامية إلى النهوض بذلك النهج.

وأود أن أختتم بياني بترديد كلمات توفيق بن سعود، وهو شاب ناشط قُتل رمياً بالرصاص في عام ٢٠١٤. لقد ذكر أنه ينبغي ألا يتوقف العمل من أجل السلام أبدا؛ فالحرب وحدها هي ما ينبغي أن يتوقف. يحلم جميع الليبيين بالرخاء والسلام والاستقرار. وتقع المسؤولية عن جعل هذا الحلم يتحقق على كاهل مجلس الأمن.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): أشكر السيدة الشريف على بيانها.

وأعطي الكلمة الآن لأعضاء المجلس الذين يرغبون في الإدلاء ببيانات.

السيد ألين (المملكة المتحدة) (*تكلم بالإنكليزية*): أشكر السيد سلامة والسيدة شولجين نيوني على إحاطتيهما الإعلاميتين.

وأرحب أيضاً ترحيباً حاراً بالسيدة الشريف وأشكرها، إذ قدمت إلينا إحاطة إعلامية عن المجتمع المدني، و نقلت إلينا رسالة قوية جداً وأبرزت ببلاغة كبيرة أهمية عملية السلام الشاملة التي تشمل، على وجه الخصوص، النساء والشباب. وربما كمتابعة للمناقشة، سيكون من المفيد سماع المزيد من بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا عن الكيفية التي تدرج بها المنظور الجنساني في عملها.

وأود أن أبدأ بالترحيب بالمعلومات المستكملة التي قدمها الممثل الخاص سلامة بشأن العملية السياسية وبالتأكيد مجدداً على دعم المملكة المتحدة الكامل لعمله. في البيان الرئاسي الصادر في ١٤ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٧ (S/PRST/2017/26)، قمنا نحن في مجلس الأمن بحث جميع الأطراف على دعم العملية السياسية بروح من التسوية الودّية من أجل الشعب الليبي. ويجب أن يشمل ذلك تقديم الدعم للجهود التي يبذلها الممثل الخاص سلامة لتأمين موافقة لتعديل الاتفاق السياسي الليبي والتزاماً بتسلسل خطة عمل الأمم المتحدة.

وكما أبرزت السيدة الشريف، فالمجتمع المدني يؤدي دوراً أساسياً في ضمان إيصال أصوات الناس أيضاً خلال المناقشات بشأن مستقبل بلدهم. إن جميع الليبيين، بغض النظر عن سنهم أو نوع جنسهم أو منشئهم، يجب أن يشعروا بأن قادتهم السياسيين يمثلونهم ويفهمونهم. وهذا سيشجع الليبيين على دعم قيادتهم السياسية وبناء الثقة في العملية السياسية. إن أكبر حاجة فورية هي إنشاء منصة سياسية أكثر شمولاً، وهو أمر لا غنى عنه لتهيئة سلطة تنفيذية قادرة بشكل أفضل على تحسين الأمن وحقوق الإنسان والظروف الاقتصادية في ليبيا. كما أن تسوية سياسية أكثر شمولاً ستبني إطاراً أكثر مواتاة للتحضير للانتخابات. ونرحب بتأكيد الممثل الخاص على ضمان وجود الأوضاع المناسبة قبل الانتخابات، بما في ذلك توفير ما يلزم من الاستعدادات الأمنية والسياسية والتشريعية اللازمة لضمان نجاحها.

وكما رأينا من الاشتباكات في مطار معيتيقة يوم الاثنين، لا تزال الحالة الأمنية في ليبيا تثير قلقاً عميقاً. وكما ذكرنا،

لا يمكن أن يكون هناك حل عسكري في ليبيا. ويجب على جميع الأطراف ممارسة ضبط النفس والإعراب عن تأييدها للمصالحة الوطنية، الأمر الذي يجب أن يشمل مصالحة قوات الأمن. وستتيح قوات الأمن الموحدة أيضاً، تحت قيادة الحكومة المدنية والتي تمثل وتعمل لصالح جميع الليبيين، معالجة الخطر الذي تشكله الجماعات المتطرفة بطريقة مستدامة. كما ستساعد على إنهاء إفلات الجماعات المسلحة من العقاب، والتي ترتبط ارتباطاً لا ينفصم بحالة حقوق الإنسان الباعثة على القلق الشديد.

تهيئ المساحات غير الخاضعة للحكم في ليبيا الظروف المواتية للتجاوزات والانتهاكات الواقعة على القانون الدولي الإنساني والتي تحدث ضد المدنيين والمشردين داخلياً والمهاجرين. ونؤيد تأييداً كاملاً عمل فرقة العمل المشتركة بين الاتحاد الأفريقي والاتحاد الأوروبي والأمم المتحدة في التصدي للرق في ليبيا.

وإننا ندعو إلى التحقيق بشكل كامل مع جميع الأطراف التي يشتبه في ارتكابها انتهاكات لحقوق الإنسان أو الإيعاز بها أو عدم منعها، وإذا ثبتت إدانتها، فإنه ينبغي محاسبتها على أفعالها. ونحن أيضا على استعداد للنظر في معاقبة الأفراد المتورطين في الاتجار بالأشخاص في سياق الرق الحديث.

ويساورنا القلق أيضا إزاء ما يتردد عن فرض قيود على الحريات المدنية والسياسية وتخويف منظمات المجتمع المدني والموظفين العموميين والجماعات الدينية والأقليات، بما في ذلك الهجمات الأخيرة على الأضرحة الصوفية وممثلي الأمازيغ. ويجب السماح لهذه الجماعات بالمشاركة في المجتمع الليبي والعملية السياسية.

أخيرا، فيما يتعلق بالحالة الاقتصادية، يتعين على المجلس مواصلة حماية الشعب الليبي من الضائقة الاقتصادية، بما في ذلك عن طريق دعم تعافي الاقتصاد وتوفير الخدمات في جميع أنحاء البلد. وعلينا أن نتصدى بقوة لمحاولات بيع النفط بصورة غير مشروعة وإنشاء مؤسسات موازية. ويتعين علينا مواصلة كفالة أن تتفق تدابير الجزاءات مع الحالة على أرض الواقع. ويشمل ذلك الإجراءات التي اتخذناها للتصدي لتهريب زيت الوقود. ومع ذلك، ينبغي أن نكون مستعدين أيضا لتلافي العواقب غير المحسوبة، مثل معالجة مشكلة تراجع قيمة أموال المؤسسة الليبية للاستثمار المجمدة، والتي تظل مجمدة بناء على طلب الحكومة الليبية إلى حين عودتها في نهاية المطاف لمصلحة الشعب الليبي.

إن وجود حكومة مستقرة وموحدة وشاملة للجميع يشكل أفضل وسيلة لتحسين الأوضاع الأمنية والثروات الاقتصادية وحالة حقوق الإنسان لملايين الليبيين. كما أنه سيحسن السلم والأمن العالميين وقدرتنا على التصدي لتحديات الهجرة. ويجب أن نواصل العمل معا لدعم جهود الممثل الخاص للأمين العام سلامة لتحقيق ذلك، ونحث، كما فعل، القادة السياسيين الليبيين على وضع بلدهم أولا.

السيدة غريغوار فان هارين (هولندا) (*تكلمت بالإنكليزية*): تعرب مملكة هولندا عن خالص شكرها للممثل الخاص للأمين العام غسان سلامة والسفيرة شولجين نيوني والسيدة هاجر الشريف على بياناتهم الواضحة. ونرحب بدعوة السيدة الشريف إلى اتباع نهج شامل للجميع، بما في ذلك منظور المجتمع المدني، ولا سيما النساء والشباب.

أود أن أركز على ثلاثة جوانب هامة: إنهاء الأزمة السياسية، وحالة حقوق الإنسان ومكافحة الإفلات من العقاب، وتنسيق الجهود الدولية.

تتعلق النقطة الأولى بالعملية السياسية. حيث سيكون عام ٢٠١٨ حاسما بالنسبة لليبيا. فالشعب الليبي ينتظر منذ فترة طويلة إنهاء الانتقال السياسي لبلده. ولا ينبغي تفويت الفرصة الحالية لتحقيق ذلك، من خلال التنفيذ الناجح لخطة العمل. ونعرب عن قلقنا العميق إزاء الاشتباكات التي وقعت يوم الإثنين في مطار معيتيقة والتي تشكل، للأسف، دليلا على السياق الأمني الهش الذي تجري العملية الانتقالية في ليبيا في ظله.

وتؤيد مملكة هولندا تأييدا كاملا خطة عمل الممثل الخاص للأمين العام سلامة. وسيعتمد نجاحها، قبل كل شيء، على توفر الإرادة السياسية والشجاعة لدى الأطراف الليبية من أجل اتخاذ الخطوات المطلوبة. وندعو جميع الأطراف إلى مواصلة العمل في إطار الاتفاق السياسي الليبي. ولا يزال هذا الاتفاق يمثل الإطار العملي الوحيد لإنهاء الأزمة السياسية الليبية. وفي هذا السياق، نحث وفدي مجلس النواب والمجلس الأعلى للدولة على الانتهاء بسرعة من مفاوضاتهما بشأن التعديلات المحدودة للاتفاق السياسي الليبي. ومن أجل الإعداد الدقيق للانتخابات، سيكتسي تسلسل خطوات خطة العمل، أهمية رئيسية. ومن شأن خروج المفاوضات بشأن التعديلات بنتائج أن يعطي الدفعة الضرورية لتنفيذها، وسيتيح الأسس للمرحلة التالية المتمثلة في عقد مؤتمر وطني.

وتتعلق النقطة الثانية التي سأتناولها بحالة حقوق الإنسان وثقافة الإفلات من العقاب السائدة في ليبيا. ولا تزال مملكة هولندا يساورها قلق عميق إزاء الانتهاكات والتجاوزات الجسيمة لحقوق الإنسان المستمرة في جميع أنحاء ليبيا. ولا تزال حالة حقوق الإنسان للمهاجرين واللاجئين تشكل مصدر قلق بوجه خاص. ولا بد من اتخاذ خطوات فورية للتخفيف من محنتهم وينبغي للمجتمع الدولي، بما فيه المجلس، القيام بالمزيد. ويتطلب تفكيك شبكات الاتجار الإجرامية التي تستغل المهاجرين واللاجئين وتزعزع استقرار ليبيا اهتمامنا بشكل خاص. وخلال عضويتنا في المجلس، بما في ذلك من خلال نظام الجزاءات المفروضة على ليبيا، سنبحث سبلا جديدة لمكافحة هذه الممارسات اللاإنسانية.

ونرحب بالإجراءات الحاسمة التي اتخذتها المنظمة الدولية للهجرة ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين وبلدان المنشأ والسلطات المحلية لتيسير عودة عدد متزايد من المهاجرين الذين يواجهون ظروفا صعبة في ليبيا إلى ديارهم. ويدل ذلك على أهمية تعاوننا الوطيد. ويمكن للجهود المشتركة إتاحة التوصل إلى حلول ملموسة وإنسانية في مجال الهجرة المعقد للغاية.

لا يزال الإفلات من العقاب في ليبيا يمثل مشكلة خطيرة. ففي عام ٢٠١٤، قُتلت سلوى بوقعيقيص، التي كانت من كبار المدافعين عن حقوق المرأة في ليبيا، بوحشية. ولا تشكل حالتها سوى مثال واحد من بين العديد من الأمثلة التي لم يتم التحقيق فيها ومحاكمة مرتكبيها بعد. ونحث جميع الأطراف على احترام حقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني، ونكرر التأكيد على وجوب تقديم جميع المسؤولين عن الانتهاكات والتجاوزات إلى العدالة. ومن الضروري أن نستجيب لدعوات المساءلة، وفقا للقرارين ١٩٧٠ (٢٠١١) و ٢١٧٤ (٢٠١٤). وستساعد محاكمتهم على منع وقوع المزيد من الفظائع وستسهم بالتالي في استدامة السلام. وفي هذا الصدد، نرحب بالجهود التي تبذلها المحكمة الجنائية الدولية ونناشد الحكومة الليبية، وفي الواقع جميع الأطراف المعنية، التعاون بشكل كامل مع المحكمة والمدعية العامة.

ويقودني ذلك إلى النقطة الثالثة، أي تنسيق الجهود الدولية في ليبيا. ونرحب بالتقدم المحرز في عودة بعثة الأمم المتحدة إلى ليبيا. ويشكل نقل البعثة جزئيا إلى طرابلس خطوة هامة إلى الأمام. ونتطلع إلى عودتها إلى أجزاء أخرى من ليبيا، بقدر ما تسمح به الحالة الأمنية. كما أن توسيع وجود بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا سيعود بالفائدة على دورها التنسيقي في مجالات المعونة الإنسانية والأمن وحقوق الإنسان، وهو أمر لا يزال حيويا.

ونرحب بالتقدم الذي حققه البرنامج المشترك للشرطة والأمن التابع لبعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي فيما يخص تحسين الحالة الأمنية في طرابلس، على الرغم من أن الاشتباكات التي وقعت يوم الإثنين توضح أنه لا يمكن اعتبار التقدم المحرز أمرا مسلما به .

في الختام، مع إطلاق خطة العمل في شهر أيلول/سبتمبر، أتيحت للأطراف الليبية فرصة جديدة لتوجيه بلدها صوب مستقبل من الاستقرار والازدهار. والأمر متروك لها الآن لإظهار الشجاعة والقيادة لتقديم التنازلات اللازمة.

السيد دولاتر (فرنسا) (*تكلم بالفرنسية*): أود أن أبدأ بتوجيه الشكر الجزيل للممثل الخاص للأمين العام غسان سلامة على إحاطته القيمة للغاية، والإشادة بجهوده المتواصلة لإيجاد حل سياسي. وباسم فرنسا، أؤكد له دعمنا الثابت والكامل. كما أشكر السيدة هاجر الشريف على تمكيننا من سماع صوت المجتمع المدني الليبي. فقد شددت على أهمية تمكين المشاركة الفعالة للمرأة في عمليات السلام في ليبيا وبشكل عام. وأخيرا، أشكر نائبة الممثل الدائم للسويد على إحاطتها الإعلامية المستنيرة بشأن عمل اللجنة المنشأة عملا بالقرار ١٩٧٠ (٢٠١١) بشأن ليبيا.

وأود إبراز ثلاث نقاط رئيسية.

والنقطة الأولى تتمثل في أنه فيما يتعلق بالحالة السياسية في ليبيا، فإن تحقيق الاستقرار في البلد يشكل أولوية بالنسبة إلى فرنسا أكثر من أي وقت مضى. وتنفيذ خطة عمل الممثل الخاص هو السبيل لتخفيف التوترات والتوصل إلى حل سياسي شامل للجميع. ولذلك، فإننا نواصل تقديم دعمنا الكامل للممثل الخاص غسان سلامة في هذا المسعى. وقد اتُخذت بالفعل خطوات إيجابية أولية في العملية السياسية. وأدت المشاورات بين المجلسين إلى توافق في الآراء بشأن النقاط الرئيسية في مراجعة اتفاق الصخيرات السياسي. ولا يزال هذا الاتفاق يمثل الإطار الصحيح والشرعي الوحيد طوال الفترة الانتقالية، كما أشار المجلس في بيانه المؤرخ ١٤ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٧ (S/PRST/2017/26). ولكن يجب أن نذهب الآن إلى أبعد من ذلك. وعلينا أن نمضي قدما في صياغة الدستور ويجب أن يظل جميع أصحاب المصلحة منخرطين خلال الخطوتين التاليتين.

أولا، سيكون المؤتمر الوطني الشامل حاسما، إذ ينبغي له أن يُمكّن جميع الليبيين من الإسهام في المصالحة الوطنية وأن يحشد التوافق السياسي اللازم لنجاح الانتخابات.

والموعد النهائي الثاني هو إجراء عملية انتخابية شفافة وديمقراطية في ٢٠١٨، تمكن أبناء الشعب الليبي من التعبير عن أنفسهم. وقد تجاوز عدد الناخبين المسجلين مؤخرا المليونين، كما أشار الممثل الخاص للأمين العام، بفضل جهود السيد سلامة، الذي يبذل كل جهد ممكن لضمان نجاح الانتخابات. إننا نهنئه، ويجب على المجتمع الدولي دعم عملية انتخابية ذات مصداقية وشفافية. إن السيد سلامة يعكف بنشاط على التحضير لهذين الموعدين النهائيين، ونحن نقدر أن عملية الإعداد عملية مطولة. ويجب على مجلس الأمن أن يدعمه دعما كاملا ويدعو جميع أصحاب المصلحة الليبيين إلى التقيد الصارم والمخلص بتنفيذ خطة عمله. تلك هي الرسالة التي وجهها الوزير الفرنسي للشؤون الخارجية، جون - إيف لودريون، إلى السيد السراج والسيد حفتر عندما زار ليبيا في ٢١ كانون الأول/ديسمبر.

ورسالتي الثانية، في سياق الحالة المتقلبة في الميدان، هي التشديد على أنه لا يمكن أن يكون هناك أي حل عسكري في ليبيا، وأن على جميع الجهات الفاعلة أن تقتنع بذلك. فقد شنت الميليشيات المتطرفة، في الأيام الأخيرة، هجوما جديدا مثيرا للقلق في طرابلس، في منطقة سرت، حيث تواصل داعش انتهاكاتها. وتدين فرنسا هذا الاستخدام للقوة المسلحة. إن دحر الإرهاب نهائيا في ليبيا وضمان الأمن المستدام سيتطلبان حلا سياسيا يتمحور حول المصالحة الوطنية واستعادة الدولة لسيطرتها الكاملة على جميع أراضيها.

ويشكل الدستور وبناء هيكل أمني وطني موحد تحت سلطة مدنية، في هذا السياق، أولوية مطلقة. إن الحالة الاقتصادية والإنسانية تستمر في التدهور، في هذا السياق الأمني الهش.

ولا يمكن للمجلس أن يتجاهل هذه الحالة، التي تشكل عبئا ثقيلا على التوازنات السياسية. ويتمثل دورنا كذلك في ضمان تمتع جميع الليبيين بثروة البلد الكبيرة. إنني أشير بصفة خاصة إلى الموارد النفطية في ليبيا، التي ينبغي أن تظل تحت سيطرة حكومة الوفاق الوطني حصرا، عملا بقرارات المجلس. ويجب ألا نتردد في تعزيز آلية الجزاءات لمكافحة الاقتصاد الموازي الذي يغذي الانقسامات السياسية.

وأخيرا، أود أن أتناول حالة المهاجرين المارين عبر ليبيا، الذين يقعون ضحايا للانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان. إننا نجري حوارا وثيقا مع شركائنا والسلطات الليبية بغية إحراز تقدم في الوفاء بالالتزامات لضمان أن يعامل المهاجرون معاملة كريمة، وتيسير التعاون مع مفوضية الأمم المتحدة فيما يتعلق بالوصول إلى مراكز احتجاز وإجلاء اللاجئين والمهاجرين. وقد احتلت مسألة الهجرة كذلك مكانا مركزيا في زيارة وزير خارجيتنا إلى ليبيا في ٢١ كانون الأول/ديسمبر. وقد شدد المجلس على أهمية مقاضاة مرتكبي هذه الجرائم أمام القضاء الليبي، ولكن كذلك يجب معاقبة الأفراد المسؤولين عن الاتجار بالبشر والاتجار بالمهاجرين بموجب نظام جزاءات الأمم المتحدة القائم. ويجب علينا الاستمرار في العمل معا في ذلك الصدد.

ويجب على ليبيا، علاوة على ذلك، أن تفي بالتزامها بالتعاون مع المحكمة الجنائية الدولية وأن تساعدها على الاضطلاع بتحقيقاتها وإصدار أوامر الاعتقال. وسيكون ذلك مؤشرا هاما على التزام الجهات الفاعلة الليبية بالعدالة الجنائية الدولية وبمكافحة الإفلات من العقاب، وهما أمران أساسيان لضمان ثقة الشعب الليبي.

وختاما، أشير إلى أنه يجب أن تتضافر كل جهودنا لدعم خطة عمل السيد سلامة. فللشعب الليبي – بدعم من المجتمع الدولي – مصلحة كبرى في رؤية البلد يمضي قدما صوب المصالحة الوطنية والتوافق السياسي. إن دعمنا للأمم المتحدة ووحدتنا داخل المجلس، في ذلك الصدد، ستكون أكثر أهمية من أي وقت مضى، إذا أردنا النجاح في اجتياز مراحل مختلفة من خطة العمل. وتتعهد فرنسا بالتعبئة التامة لتحقيق تلك الغاية.

السيد العتيبي (الكويت): نتقدم في البداية، السيد الرئيس، بخالص التقدير على الجهود الحثيثة التي يبذلها السيد غسان سلامة، الممثل الخاص للأمين العام، ورئيس بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا، من أجل تحقيق السلام والاستقرار في ليبيا ولتأمين مستقبل زاهر للأشقاء الليبيين. ولا يفوتنا، في هذا الصدد، أن نثمن عاليا الدور الحيوي والهام لبعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا في إطار تلك الجهود.

ونشكر نائبة مندوبة السويد، السفيرة إيرينا شولجين نيوني، على إحاطتها الإعلامية فيما يتعلق بأنشطة اللجنة المنشأة عملا بالقرار ١٩٧٠ (٢٠١١) المعنية بليبيا. ولا يفوتنا أيضا أن نتقدم بجزيل الشكر على المعلومات القيمة التي قدمتها السيدة هاجر الشريف، في إطار دور منظمات المجتمع المدني الحيوي في إعادة الاستقرار في ليبيا.

ونود أن نؤكد في أول جلسة لنا لمناقشة الحالة في ليبيا الشقيقة على التزام دولة الكويت الكامل والثابت بدعم كافة جهود الأمم المتحدة الرامية إلى إنهاء الأزمة في ليبيا، وعلى رأسها خطة العمل من أجل ليبيا، بغية تحقيق الأهداف المرجوة منها، وفي مقدمتها تعديل الاتفاق السياسي الليبي وتنظيم مؤتمر وطني والإعداد للانتخابات وتقديم المساعدة الإنسانية وإيصالها إلى من يحتاجون إليها، خلال هذه المرحلة الفارقة في تاريخ دولة ليبيا الشقيقة،

مقدرين، في الوقت ذاته، الجهود المضنية التي بذلها السيد جيفري فيلتمان، وكيل الأمين العام للشؤون السياسية، في إطار زيارته إلى ليبيا خلال الأسبوع الماضي لتوطيد عملية الانتقال الديمقراطي في ليبيا. لقد مضت قرابة الأربعة أشهر منذ أن قدم الأمين العام خطة العمل هذه، حيث بدأنا اليوم نشاهد بوادر

مشجعة وخطوات هامة في إطار تنشيط العملية السياسية الليبية، وهو ما تجلى من خلال السرد الإيجابي الذي تضمنته الإحاطة الإعلامية المستفيضة والوافية للممثل الخاص، السيد سلامة، وما حملته من مضامين هامة تعكس مدى التقدم الذي شهدته الفترة الأخيرة منذ آخر إحاطة إعلامية له أمام المجلس (S/PV.8104).

كما أننا لن نألو جهدا في بذل ما في وسعنا لتأمين وحدة المجلس في ردع كل ما من شأنه أن يعكر صفو ووحدة الشعب الليبي بشأن تحقيق الأمن والاستقرار المرجوين في ظل الاتفاق السياسي، الذي نعده السبيل الأفضل للمضي قدما نحو الحل السياسي الشامل بقيادة ليبية، بغية إيجاد تسوية سياسية للأزمة وصولا إلى هدف إنهاء حالة التردي في البلد. ونشدد، في هذا السياق، على ضرورة التزام اللبيين كافة بما نصت عليه الفقرة ٥ من قرار مجلس الأمن ٢٢٥٩ (٢٠١٥)، التي تؤكد على رفض كل المحاولات التي تستهدف تقويض العملية السياسية التي يقودها الليبيون وتيسرها الأمم المتحدة. ونرحب، في هذا الصدد، بالدور الهام الذي يضطلع المجلس الرئاسي لحكومة الوفاق الوطني، فضلا عن دور القادة الليبيين كافة في تعزيز المصالحة الوطنية.

ونتابع عن كثب اجتماعات لجنة الصياغة الموحدة لمجلس النواب والمجلس الأعلى للدولة عبر جولات مؤتمر إصلاح الاتفاق السياسي التي استضافتها تونس مشكورة. ونرحب، في هذا الصدد، بالتقدم المحرز على صعيد توليف أفكار الفرقاء الليبيين وترتيبها في جدول زمني معقول وقابل للتطبيق. ونشدد، في هذا الصدد، على كافة الأطراف الليبية المتحاورة على ضرورة استكمال جولات الحوار بما يضمن إدخال التعديلات اللازمة على الاتفاق السياسي، خاصة وأن تنفيذه يعد أساسيا لإنجاح عملية الانتقال السياسي.

إننا ندعو إلى التحقيق بشكل كامل، مع جميع الأطراف التي يشتبه في ارتكابها لانتهاكات لحقوق الإنسان أو الإيعاز بها أو عدم منعها، وإذا ثبتت إدانتها، ينبغي محاسبتها على أفعالها

ونحث أشقاءنا في ليبيا على مضاعفة الجهود الرامية إلى تنشيط العملية السياسية بغية تحقيق الحكم الفعال ذي التمثيل الواسع والموحد والمستقر في ظل الاتفاق السياسي، وهو ما سيؤدي إلى إفساح المجال لعقد المؤتمر الوطني تمهيداً لاعتماد إطار انتخابي ودستوري، يكفل عقد انتخابات عامة في غضون العام الحالي تكون مقبولة من قبل جميع الليبيين، على أن تشمل تلك الجهود إقرار قانون الانتخابات الجديد لتأمين تنظيم عملية الاقتراع المبتغاة، بالإضافة إلى الانتهاء من إعداد القوائم الانتخابية من خلال المفوضية الوطنية العليا للانتخابات لحملة التسجيل باعتبارها عنصراً أساسياً لإنجاح الانتخابات. ونؤكد هنا على أهمية تهيئة الظروف المناسبة لعقد الانتخابات على الصعيدين الأمني والفني لضمان مشاركة أكبر عدد من الليبيين، وذلك إلى جانب حث المجتمع الدولي والمنظمات الإقليمية على ضرورة توفير الدعم اللازم والرقابة على سير الانتخابات لضمان نزاهتها، فضلاً عن ضرورة مواصلة مجلس النواب اضطلاعه بوضع اللمسات الأخيرة على الدستور الليبي الجديد، الأمر الذي لن يتأتى ما لم يتم تغليب المصلحة الوطنية ووضعها فوق أي اعتبارات أخرى، إذ أن المزيد من التأخير ليس من شأنه سوى إطالة أمد معاناة الشعب الليبي الشقيق.

كما أن دولة الكويت تتابع وبقلق شديد أعمال العنف التي شهدتها عدد من المدن الليبية مؤخراً، والتي راح ضحيتها العديد من الأبرياء. وفي هذا الشأن، ندين وبأشد العبارات عملية اغتيال عميد بلدية مصراته، السيد محمد اشتيوي، أواخر شهر كانون الأول/ديسمبر الماضي. وعليه، فإننا نطالب السلطات الليبية بتقديم مرتكبي مثل تلك الجرائم إلى العدالة لمنع الإفلات من العقاب. كما نؤكد على ضرورة امتثال كافة الأطراف لوقف إطلاق النار المتفق عليه في باريس بتاريخ ٢٥ تموز/يوليه ٢٠١٧، فضلاً عن أهمية الالتزام الكامل بأحكام القانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان. كما

أننا نشجب كافة الأعمال الإرهابية في ليبيا ونحث على مكافحة كافة أشكال الإرهاب وصوره في ظل حكومة مدنية موحدة، وهو الأمر الذي نعيد التأكيد من خلاله مجدداً على أهمية توحيد وتعزيز القوات المسلحة الليبية تحت مؤسسة الدولة العسكرية لتمكينها من مجابهة هذه الأخطار وردعها قبل نشوبها.

لا شك في أن المصاعب التي تواجه الشعب الليبي تتعاظم بشكل واضح إثر التدهور الاقتصادي الذي يتفاقم يوماً بعد يوم في ظل عدم الاستقرار السياسي، حيث نشاطر السيد سلامة في هذا الصدد أهمية تضافر جهود المجتمع الدولي نحو مساعدة الشعب الليبي لتمكينه من الاستفادة المثلى من الثروة التي تتمتع بها ليبيا. ونثني هنا على قرار إنشاء الصندوق الوطني لتعويض ضحايا الصراع، ونأمل أن يتم إيجاد الحلول المناسبة لوضع الأصول الليبية في الخارج وتجنب تعريضها لأية خسائر.

لا تزال مشكلة الهجرة غير الشرعية، وللأسف الشديد، تشكل تحدياً حقيقياً في إطار جهود بلوغ مرحلة الأمن والاستقرار التي نطمح جميعاً إلى تحقيقها في ليبيا، خاصة بعد بروز الوجه البشع لممارسات الرق التي مورست في حق عدد من المهاجرين أواخر العام الماضي، تلك الممارسات التي ندينها بأشد العبارات. ويشدد بلدي على ضرورة معالجة جذور هذه المشكلة من قبل المجتمع الدولي بشكل عام، ومن قبل دول المصدر ودول المقصد بشكل خاص، لا سيما وأن ليبيا تعدّ دولة عبور، معاناتها هي جزء من معاناة دول المقصد.

ختاماً، نعيد التأكيد على ضرورة الاستمرار في توسيع قاعدة التشاور بشأن التعديلات على الاتفاق السياسي الليبي، ونرى أنه من الضروري أن يتحلّى المشاركون بالمرونة اللازمة للتوصل إلى الاتفاق المنشود.

السيد يورنتي سوليث (دولة بوليفيا المتعددة القوميات) (*تكلم بالإسبانية*): نود أن نعرب عن امتناننا للسيد غسان سلامة، الممثل الخاص للأمين العام ورئيس بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا، على إحاطته. ونود أيضاً أن نغتنم هذه الفرصة لنؤكد مجددا دعمنا له في الاضطلاع بمسؤولياته الصعبة. نود أيضاً الإشادة بالسفيرة إيرينا شولجين نيوني على إحاطتها المتعلقة بأنشطة لجنة مجلس الأمن المنشأة عملاً بالقرار ١٩٧٠ (٢٠١١) بشأن ليبيا. كما نشكر السيدة هاجر الشريف على إحاطتها والمعلومات التي قدمتها لنا. إن صراحتها وقوتها والتزامها بشأن مصير بلدها لأمر يملأ نفوسنا بالأمل في مستقبل ليبيا.

وينوه وفد بلدي بالالتزام والاستعداد للحوار السياسي اللذين أبدتهما الأطراف في اجتماعات لجنة الصياغة المشتركة، المعقودة في أيلول/سبتمبر وتشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٧، للتوصل إلى اتفاقات مشتركة تنص على تنفيذ الاتفاق السياسي الليبي. ونعتقد أنه ينبغي الإبقاء على تلك الرغبة وتجسيدُها في نتائج ملموسة ستُمكّن من تحقيق الاستقرار في ليبيا.

وفي هذا الصدد، نتطلع إلى عقد المؤتمر الوطني في شباط/فبراير. ونأمل أن يكون حيزاً للتلاقي والتفكير والمصالحة يتيح للشعب الليبي ككل المضي قدماً بشكل حاسم في حل المشاكل الهيكلية التي تواجهه.

وعلاوة على ذلك، نعتقد اعتقاداً راسخاً أن من الواجب الاستمرار في إحراز تقدم بشأن النتائج التي حققتها الجمعية التأسيسية وأن الإطار الدستوري يجب أن يُعزّز بناء الهيكل الأساسي المعياري الكامل من أجل إنشاء مؤسسات موثوقة وقادرة على تعزيز العملية السياسية الليبية.

وبالمثل، فإننا نُقرّ بأن التقدم الذي أحرزته المفوضية الوطنية العليا للانتخابات الليبية في تسجيل الناخبين خطوة أساسية ستمكنُ من إجراء الانتخابات المقررة لهذا العام. وندعو إلى مواصلة هذه الجهود حتى يتم تسجيل جميع الناخبين.

وفي هذا الصدد، نشيد بالجهود التي تبذلها مختلف المنظمات الإقليمية والجهات صاحبة المصلحة، مثل الاتحاد الأفريقي،

لتعزيز ودعم تنفيذ العملية السياسية الليبية وخطة العمل التي أنشأها الممثل الخاص والتعاون في ذلك الصدد.

ومع ذلك، نشير بقلق شديد إلى أن الحالة فيما يتعلق بالمهاجرين واللاجئين لم تتحسن، لأنه وفقاً لتقرير مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين المؤرخ ١٠ كانون الثاني/يناير، انتشل خفر السواحل الليبي في الأيام الأولى من السنة جثث ٤٤٣ شخصاً لقوا حتفهم وهم يحاولون عبور البحر الأبيض المتوسط. وللأسف، يجب أن يضاف هؤلاء الضحايا إلى أكثر من ٥٠٠٠ حالة وفاة مسجلة خلال عام ٢٠١٧ قبالة الساحل الليبي.

وبالإضافة إلى ذلك، يساورنا بالغ القلق إزاء استمرار ورود تقارير عن انتهاكات حقوق المهاجرين الذين ينتهي بهم المطاف محتجزين لأجل غير مسمى في مراكز الاحتجاز في ظل ظروف مروعة، حيث كثيراً ما يتعرضون للمعاملة المهينة والتعذيب والحرمان من المساعدة الطبية والعنف الجنسي، ناهيكم عن التقارير المقلقة التي تتحدث عن وجود أسواق للرقيق. وفي هذا الصدد، ندعو الأطراف إلى بذل كل الجهود اللازمة لمنع ما تتعرض له الحقوق الإنسانية للمهاجرين من تجاوزات وانتهاكات في المراكز الخاضعة لسيطرتها. ونُذكّر الأطراف بأنه يجب أن تفي بالتزاماتها بموجب القانون الدولي الإنساني وأن تضمن احترام حقوق هؤلاء الأشخاص. ونكرر مرة أخرى دعوتنا السلطات الليبية إلى بدء التحقيقات ذات الصلة لتحديد المسؤولين عن هذه الانتهاكات حتى يتسنى فوراً محاكمتهم على أعمالهم ومساءلتهم عنها.

وعلاوة على ذلك، نأسف إزاء ما ورد من تقارير عن وقوع اشتباكات مسلحة في مدينة طرابلس يوم الإثنين، ١٥ كانون الثاني/يناير، والتي سُجّلت فيها ٢٠ حالة وفاة على الأقل. ونشير ببالغ القلق إلى استمرار اندلاع أعمال عنف، وهو الأمر الذي يضر بأمن وسلامة السكان المدنيين. وفي هذا السياق، ندعو مرة أخرى الأطراف والجهات المعنية المحلية إلى إلقاء أسلحتها وتجنب جميع الدعوات إلى العنف، بما أن هذه المواقف لا تهدد أرواح المئات من الأبرياء فحسب، بل تتجاهل أيضاً التقدم المحرز حتى الآن في تنفيذ الاتفاق السياسي الليبي وتنتهكه. ونذكّر جميع أصحاب المصلحة والأطراف المعنية بأن الخيار الوحيد لحل النزاع هو من خلال الامتثال للاتفاق السياسي الليبي، على النحو الذي أقره القرار ٢٢٥٩ (٢٠١٥). ونؤكد من جديد أن تنفيذه أمر حاسم لإنجاز الانتقال السياسي، كما ذكر المجلس في البيان الرئاسي الصادر في ١٤ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٧ (S/PRST/2017/26).

في الختام، من المهم أن نكرر وأن نضع في الاعتبار أن الأثر الذي يخلفه الصراع الليبي على الحالة الأمنية في المنطقة هو نتيجة مباشرة للممارسات التدخلية وسياسات تغيير الأنظمة، الأمر الذي كانت له تداعيات على منطقة الساحل، حيث أدى إلى تفشي الفوضى والإرهاب والعنف بما لذلك من نتائج مؤسفة يتواصل تكشفها إلى يومنا هذا.

السيدة غوادي (إثيوبيا) (*تكلمت بالإنكليزية*): نعرب عن تقديرنا للممثل الخاص للأمين العام غسان سلامة على إحاطته الإعلامية فضلا عن مساعيه الدبلوماسية المستمرة لتحقيق السلام الدائم والاستقرار في ليبيا. ونشيد أيضا بقيادة السويد للجنة مجلس الأمن المنشأة عملا بالقرار ١٩٧٠(٢٠١١) ونشكر نائبة الممثل الدائم، السفيرة إيرينا شوجلين نيوني، على إحاطتها الإعلامية بشأن أنشطة اللجنة. كما نشكر السيدة هاجر شريف على ملاحظاتها.

ومرة أخرى نجدد التأكيد على دعمنا لخطة عمل الأمم المتحدة التي أقرها مجلس الأمن في جهوده الرامية إلى التوصل إلى حل سياسي يملكه الليبيون تحت رعاية الأمم المتحدة. ونشيد بالممثل الخاص على ما يبذله من جهود متواصلة لتيسير تنفيذ خطة العمل بالتعاون الوثيق مع الليبيين وغيرهم من أصحاب المصلحة. ومما يدعو إلى التشجيع أنه أحرز تقدم في إجراء

تعديل محدود للاتفاق السياسي الليبي، الذي نعتقد أنه لا يزال الإطار العملي الوحيد لإنهاء الفترة الانتقالية.

ونقدر أيضا تقديم الأمم المتحدة المساعدة إلى السلطات الليبية ذات الصلة من أجل تسهيل إجراء الانتخابات في عام ٢٠١٨. ونعتقد أن تسجيل أكثر من مليوني ناخب يدل على التزام الليبيين واستعدادهم للانخراط في عملية انتخابية ديمقراطية من شأنها أن تنهي الفترة الانتقالية. وفضلا عن ذلك، فإن جهود الممثل الخاص لتعزيز المصالحة والحوار على الصعيد المحلي، بما في ذلك بعقد عدة لقاءات مفتوحة والتحضيرات لعقد مؤتمر وطني، ستسهم في معالجة الانقسام الداخلي فيما بين الليبيين وستساعد على تعزيز روح للتعايش في جو من الوئام فيما بين جميع شرائح المجتمع.

وندرك أنه لا تزال هناك تحديات جدية أمام التنفيذ الكامل لخطة العمل، ومن بينها عدم وجود مؤسسات فعالة وموحدة للدولة وانعدام الأمن - بما في ذلك اندلاع القتال مؤخرا في طرابلس - والاتجار بالبشر، في جملة أمور. ولذلك، فإن الجهود المستمرة التي يبذلها الممثل الخاص للأمين العام لتنفيذ خطة عمل الأمم المتحدة تتطلب المزيد من الدعم المنسق والمتسق من الليبيين والمجتمع الدولي. وفي ذلك الصدد، نحث جميع الجهات الفاعلة الليبية على مواصلة مشاركتها في العملية السياسية بروح بناءة بغية إيجاد حل سياسي دائم وتحقيق التطلعات المشروعة للشعب الليبي.

ولاغتنام الفرصة السانحة الحالية، ينبغي للأمم المتحدة أن تواصل تعزيز شراكتها مع الليبيين. وفي ذلك الصدد، نشيد بالزيارة التي قام بها مؤخرا وكيل الأمين العام جيفري فيلتمان إلى ليبيا، مما دل بشكل إضافي على التزام الأمم المتحدة واستعدادها لدعم الليبيين في مساعيهم الرامية إلى تحقيق السلام والاستقرار.

كما أن على المجتمع الدولي، وبخاصة مجلس الأمن، مواصلة دعم تنفيذ خطة العمل. ونعتقد أن البيان الرئاسي للمجلس الصادر في ١٤ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٧ (S/PRST/2017/26) وجه الرسالة الصحيحة، وأن تنفيذه الكامل سيكون أمرا حيويا لتسريع التقدم المحرز بالفعل فيما يتعلق بخطة العمل.

كما يظل الدور الذي تضطلع به البلدان المجاورة والمنظمات الإقليمية بالغ الأهمية لإنهاء الأزمة الليبية. وفي ذلك الصدد، نرحب بزيارة الممثل الخاص إلى أديس أبابا، ونشيد به على إجراء مناقشات مفيدة ومستفيضة مع كبار المسؤولين في الاتحاد الأفريقي، بما في ذلك رئيس مفوضية الاتحاد الأفريقي. ونعتقد أن بوسع تلك الاجتماعات أن تزيد من تعزيز التنسيق وكفالة المزيد من التعاون بين المنظمتين بهدف تحقيق السلام الدائم في ليبيا.

ويلقى الكثير من الترحيب الاتفاق الذي تم التوصل إليه بين المنظمتين للعمل معا على بناء توافق الآراء فيما بين الليبيين، وتوحيد المؤسسات الليبية، وتشكيل حكومة وطنية شاملة للجميع، وإجراء انتخابات حرة ونزيهة في البلد استنادا إلى القرارات ذات الصلة لمجلس الأمن ومجلس السلم والأمن التابع للاتحاد الأفريقي، والاستفادة من خريطة طريق الاتحاد الأفريقي وخطة عمل الأمم المتحدة. وبالإضافة إلى ذلك، ينبغي أيضا أن تظل معالجة محنة المهاجرين إحدى الأولويات العليا للمجتمع الدولي.

وأخيرا، أود أن أختتم بياني بالتأكيد مجددا على دعمنا للممثل الخاص والعمل الذي ما برح يقوم به لتيسير تنفيذ خطة عمل الأمم المتحدة. إننا جميعا نعلم أن الطريق أمامنا لن يكون سهلا، ولهذا السبب من الأهمية بمكان مواصلة حشد دعم الليبيين أنفسهم والمجتمع الدولي من أجل التوصل إلى حل سياسي بقيادة ليبية تحت رعاية الأمم المتحدة.

السيدة ورونيسكا (بولندا) (*تكلمت بالإنكليزية*): أود أن أشكر الممثل الخاص للأمين العام غسان سلامة على إحاطته

الإعلامية المفيدة بشأن بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا وأيضا بشأن التطورات الراهنة في البلد. وإضافة إلى ذلك، أود أن أشكر السيدة هاجر شريف على ملاحظات القيمة بشأن الاحتياجات الحالية للمجتمع المدني في ليبيا والتحديات التي تواجهه. كما أشكر السفيرة إيرينا شولجين نيوني على إحاطتها الإعلامية المفيدة بشأن الأعمال الجارية للجنة مجلس الأمن المنشأة عملا بالقرار ١٩٧٠ (٢٠١١) بشأن ليبيا.

إننا ملتزمون بسيادة ليبيا واستقلالها وسلامتها الإقليمية ووحدتها الوطنية. ونعتقد أن الاتفاق السياسي الليبي هو الإطار الوحيد لضمان التوصل إلى حل سياسي شامل للجميع للنزاع خلال الفترة الانتقالية. ونشيد بخطة عمل الأمم المتحدة التي قدمها السيد سلامة في أيلول/سبتمبر الماضي بوصفها أنسب حل لمسألة المصالحة الوطنية الليبية. ولذلك نناشد جميع الليبيين العمل معا بروح للتوافق بغية استكمال التحول السياسي. ونود أيضا أن نكرر التأكيد على أهمية مشاركة المرأة في العملية.

ونشيد بالمشروع المنفذ لتحقيق المصالحة الوطنية في ليبيا، الذي يدعمه صندوق الأمم المتحدة لبناء السلام وتنفذه بعثة الأمم المتحدة وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، إذ أنه يهيئ الظروف لبناء الثقة اللازمة لتحقيق المصالحة الوطنية. وفي ذلك الصدد، نحيط علما بميثاق التعايش السلمي، الذي اعتمد في فزان في كانون الأول/ديسمبر الماضي.

ومع ذلك، فإننا نشعر بالقلق من تدهور الحالة في البلد، بما في ذلك أزمة الهجرة والتهديد الذي تمثله للسلام والأمن الإقليميين والدوليين. وفي ذلك الصدد، ندعو بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا، بالتعاون مع مكتب مفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين والمنظمة الدولية للهجرة إلى معالجة الأسباب الجذرية للتحركات الكبيرة للناس، بما في ذلك التشريد القسري، والهجرة غير النظامية والاتجار بالأشخاص، من أجل منع استغلال المهربين والمتجرين بالبشر للاجئين والمهاجرين. وينبغي معاملة جميع اللاجئين والمهاجرين معاملة إنسانية وكريمة. ولذلك نناشد ونشجع السلطات الليبية على اتخاذ خطوات ملموسة للقضاء على انتهاكات وتجاوزات حقوق الإنسان في المراكز الخاضعة لسيطرتها، وإزالة من يشتبه بارتكابهم أعمال العنف والتحقيق مع المسؤولين عنها ومقاضاتهم وتوجيه إشارة علنية مفادها أنه لن يسمح بارتكاب تلك الانتهاكات بعد الآن.

وتدعو بولندا إلى إنشاء نظام دولي يستند إلى احترام القانون الدولي وإقامة العدل. ونؤيد أيضا أن يخضع للمساءلة من يعملون على عرقلة الاتفاق السياسي الليبي وتقويضه.

السيدة هيلي (الولايات المتحدة الأمريكية) (*تكلمت بالإنكليزية*): أشكر الممثل الخاص للأمين العام سلامة، ونائبة الممثل الدائم للسويد، والسيدة شريف على إحاطاتهم الإعلامية.

وحينما نتكلم عن ليبيا اليوم، فإن العديد من المشاكل التي نواجهها ترجع إلى مسألة رئيسية واحدة هي: احترام حقوق الإنسان والحريات الأساسية. وبدأ هذا النزاع حينما رفض الشعب الليبي عقود القمع والاستبداد لنظام القذافي. فقد تركت تلك الدكتاتورية الوحشية ليبيا بمؤسسات ضعيفة، مما منح المفسدين السياسيين والعصابات الإجرامية والإرهابيين فرصة لاستغلال ليبيا لأغراضهم الخاصة. وبعد تنظيم ثورة للمطالبة بمستقبل أكثر استقرارا ووحدة وازدهارا لكل الشعب الليبي، فإنه لا يزال يتعين على الشعب الليبي أن يحقق ذلك الهدف الأساسي. ولذلك السبب تقف الولايات المتحدة بقوة خلف الجهود التي يبذلها الممثل الخاص سلامة وخلف تنفيذ خطة عمل الأمم المتحدة.

وكما قلنا مرات عديدة من قبل، فإن الحوار السياسي والمصالحة هما السبيل الوحيد للمضي قدما. فما من بديل لعملية الأمم المتحدة. وهناك الآن فرصة سانحة لأعضاء المجلس للدفع من أجل زخم جديد في العملية السياسية، وهذا هو المجال الذي يجب أن نركز فيه كل جهودنا.

والفيديو الأخير لمهاجرين أفغان يباعون في الرق يبين العواقب الوخيمة للسماح باستمرار الفراغ الأمني في ليبيا. وكان ذلك المشهد باعثا على الانزعاج البالغ. فوجود أسواق الرقيق في أي مكان في العالم يجب أن يؤرق ضمير كل إنسان سوي. وهذه الانتهاكات الشنيعة لحقوق الإنسان يجب أن ينتهي.

ونحن نقدر لحكومة الوفاق الوطني في ليبيا مسارعتها إلى إدانة الرق بجميع أشكاله والتزامها بالتحقيق ومحاسبة المسؤولين. وينبغي أن تجرى هذه التحقيقات بسرعة وشفافية. وهناك عدد لا يحصى من المهاجرين لا يزالون محتجزين في مخيمات خارج سيطرة الحكومة، حيث يعتدي عليهم محتجزوهم ويحرمونهم من الغذاء.

وتبين هذه الأزمة المستمرة الحاجة الملحة لدعم الجهود الليبية الرامية إلى تحقيق الاستقرار في البلد. فالشعب الليبي يستحق حكومة قادرة على توفير الخدمات الأساسية وإنفاذ سيادة القانون وضمان الأمن، بما في ذلك حماية أشد الفئات ضعفاً. والولايات المتحدة ملتزمة بكفالة المعاملة الإنسانية والحماية للمهاجرين واللاجئين. ونحن نؤيد بقوة مكتب مفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين والمنظمة الدولية للهجرة في عملهما من أجل تحسين أوضاع المهاجرين في ليبيا ومساعدة من لديهم مطالبات بالحماية.

ومنذ عام ٢٠١١، ساهمنا بسخاء في هاتين المنظمتين لمعالجة هذه الأزمة الإقليمية، بما في ذلك تقديم أكثر من ١٥٠ مليون دولار لتخفيف المعاناة في ليبيا، ودعم اللاجئين والمهاجرين الضعفاء والمشردين داخليا.

ولكن ما زال هناك عمل كثير يتعين القيام به. ونحن نقدر تعاون ليبيا مع مفوضية شؤون اللاجئين والمنظمة الدولية للهجرة، ونحثهما على تعميق هذا التعاون. وبصفتنا مجلس الأمن، يمكننا البحث عن فرص لتحديد الأفراد والشبكات الإجرامية المسؤولة عن انتهاكات حقوق الإنسان التي تستهدف المهاجرين وتعيين الجزاءات لذلك. وستواصل الولايات المتحدة أيضا جهودها مع بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا وغيرها من وكالات الأمم المتحدة من أجل تعزيز مؤسسات الشرطة والأمن الليبية، ونحث الآخرين على الانضمام إلينا.

إن الثروات والموارد الطبيعية في ليبيا معرضة للخطر أيضا. وهذه الموارد ينبغي حمايتها واستخدامها لفائدة جميع الليبيين. لكن المفسدين السياسيين والعصابات الإجرامية يحولون هذه الأصول لأنفسهم. والولايات المتحدة تدين هذه الأعمال بشدة. ويساورنا القلق بوجه خاص إزاء تهريب الوقود، وسنواصل حث مجلس الأمن على معاقبة السفن الضالعة في هذه الأنشطة الإجرامية. ونتوقع من جميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة الامتثال الكامل لالتزاماتها المتعلقة بتسمية السفن.

وسيكون تكثيف إنفاذ الجزاءات خطوة أخرى صوب تعطيل الشبكات الإجرامية التي تسهم في عدم الاستقرار في ليبيا. وعلى الرغم من أن الدولة الإسلامية في العراق والشام قد أُضعِفت في ليبيا، فإن التهديد الذي يشكله الإرهاب حقيقي تماما. ويجب ألا تكون ليبيا ملاذا آمنا للإرهابيين والتخطيط لشن الهجمات، ويجب أن تُهزم الجماعات الإرهابية لتأمين مستقبل سلمي للشعب الليبي.

والحل العملي الوحيد لهذه التحديات الأمنية والاقتصادية والمتعلقة بالهجرة هو التوصل إلى حل سياسي للأزمة الراهنة. والولايات المتحدة ملتزمة بقيام ليبيا قوية وموحدة، ولهذا استضاف الرئيس ترامب السيد فايز مصطفى السراج، رئيس الوزراء الليبي، في واشنطن العاصمة مؤخراً. والولايات المتحدة تشيد بقيادة رئيس الوزراء السراج والجهود التي تبذلها حكومة الوفاق الوطني لدعم التوصل إلى حل سياسي.

ولا مجال هنا للمفسدين السياسيين. والولايات المتحدة ستعارض المحاولات الرامية إلى فرض حل عسكري لهذه الأزمة السياسية، فمن شأن ذلك أن يقوض استقرار ليبيا. ومن يسعون

إلى الحل العسكري سينتهي بهم الأمر إلى مساعدة الجماعات الإرهابية التي تزدهر في بيئة عدم الاستقرار. والطريق الشرعي الوحيد إلى السلطة إنما يكون من خلال إجراء انتخابات حرة ونزيهة. ونرحب بالتقدم المحرز مؤخرا في تسجيل الناخبين في ليبيا، بما في ذلك الأعداد الكبيرة من الشباب والنساء الذين سجلوا أسماءهم بالفعل للتصويت.

وتقدم الولايات المتحدة المساعدة للمفوضية الوطنية العليا للانتخابات في ليبيا للمساعدة في التحضير لها أيضا. وللبناء على هذا التقدم، يجب أن يفي مجلس النواب بالتزامه بإصدار قوانين لإجراء استفتاء دستوري ولإجراء الانتخابات هذا العام، بالتشاور مع المجلس الأعلى للدولة.

وبينما يستعد الليبييون للانتخابات، فإننا ندعم جهود الأمم المتحدة للتهوض بإدارة أكثر فعالية وخضوعا للمساءلة لهذه الفترة الانتقالية. وينبغي أن تشارك جميع الأطراف الليبية بصورة بناءة مع الأمم المتحدة من أجل تعزيز الاتفاق السياسي الليبي.

وقد أكد مجلس الأمن أن الاتفاق السياسي الليبي يجب أن يظل إطاراً للعملية السياسية طوال الفترة الانتقالية للبلد. والواقع أنه بعد عقود من الطغيان تليها سنوات من القتال والفوضى، يستحق الشعب الليبي مستقبلاً أفضل. ويجب أن يضع القادة السياسيين في ليبيا جداول أعمالهم الشخصية جانباً وأن يتكاتفوا من أجل السلام. فالشعب الليبي يستحق حكومة مستقرة وموحدة وديمقراطية ومؤسسات قادرة على القضاء على انتهاكات الشبكات الإجرامية والميليشيات غير التابعة للدولة.

والباب مفتوح أمام ليبيا أكثر سلاماً من خلال المشاركة في العملية السياسية للأمم المتحدة. وتحث الولايات المتحدة جميع الأطراف في ليبيا على اغتنام هذه الفرصة دون مزيد من التأخير.

السيد ندونغ مبا (غينيا الاستوائية) (*تكلم بالإسبانية*): اسمحوا لي في البداية أن أعرب عن شكري للممثل الخاص للأمين العام ورئيس بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا، السيد غسان سلامة، وفريقه على التقرير الشامل والمفصل عن الحالة في ليبيا.

أود أيضا أن أشكر نائب الممثل الدائم للسويد، السفيرة إيرينا شولجين نيوني على إحاطتها الإعلامية المتميزة بصفتها رئيسة لجنة مجلس الأمن المنشأة عملاً بالقرار ١٩٧٠ (٢٠١١) بشأن ليبيا. إن مدخلاتها تساعدنا على فهم الحالة في البلد بشكل أفضل. كما نود أن نشكر السيدة هاجر شريف، المؤسس المشارك لـ ”معاً نبنيه“ على إحاطتها الإعلامية المفيدة للغاية.

وغينيا الاستوائية تتابع التطورات في ليبيا منذ عام ٢٠١١، والآن أكثر من أي وقت مضى نظراً لأننا عضو في مجلس الأمن، لأن هذا بلد شقيق لا يمكننا أن يكون غير مبالين بمشاكله. ونحن جميعا شهود على فداحة آثار زعزعة الاستقرار وتوابعه التي أثرت على هذا البلد الذي كان مستقراً في السابق. وتود غينيا الاستوائية أن تعرب هنا عن التزامها الكامل بتحقيق الاستقرار السلمي في ليبيا والعودة إلى السلام والحياة الطبيعية هناك.

وفي عام ٢٠١١، دعا فخامة رئيس جمهورية غينيا الاستوائية، أوبيانغ نغوما مباسوغو، رئيس الاتحاد الأفريقي بالنيابة، المجتمع الدولي وشركاء الاتحاد الأفريقي إلى تقديم الدعم دون تحفظ إلى الأطراف في النزاع حتى يتمكنوا من العمل معا لوضع حد للأعمال العدائية وكفالة الحماية الفعالة للسكان المدنيين وتهيئة الظروف المؤاتية للحوار بين أطراف النزاع، ومن ثم بدء الإصلاحات الضرورية لمعالجة أسباب الأزمة الحالية. وفي هذا الصدد، قال رئيس دولتنا في بيانه أمام الجمعية العامة في دورتها السادسة والستين،

> ”إن استخدام القوة في النزاع المسلح ليس عاملا موحدا، بل بالأحرى عامل فرقة وتدمير.“ (A/66/PV.11، الصفحة ٤٦).

ولهذا السبب تعتقد غينيا الاستوائية أن تحقيق الاستقرار والسلام المنشودين في ليبيا يقتضي التزام الأطراف ومختلف أصحاب المصلحة في البلد بهذه العملية من خلال حوار شفاف وصريح وشامل بحسن نية.

ويجب أن يكون الاتفاق السياسي الليبي لعام ٢٠١٥ أساساً لجميع جهود المصالحة، وينبغي أن يكون بمثابة إطار حتى تنتهي العملية ويتقرر الحل الذي ينبغي أن يكون شاملاً بما فيه الكفاية لتلبية تطلعات المجلسين ويؤدي إلى إنهاء الأزمة السياسية في ليبيا. ويجب أن يتيح الاتفاق أيضاً إحراز تقدم في التشريعات فيما يتعلق بالعملية التي ينبغي أن تفضي إلى الانتقال.

إن إطلاق خطة عمل الأمم المتحدة لليبيا، في ٢٠ أيلول/سبتمبر ٢٠١٧، يهدف إلى الاستفادة من تعزيز الاتفاق السياسي الليبي من أجل تهيئة الظروف المناسبة لإجراء انتخابات حرة ونزيهة. لقد وفرت بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا الدعم التقني اللازم للجنة الوطنية العليا للانتخابات، وهي تعمل جاهدة على إيجاد الظروف السياسية والتشريعية والأمنية الصحيحة لإجراء الانتخابات هذا العام. وينبغي للانتخابات أن تُمكّن البلد من العودة إلى الأوضاع الطبيعية السياسية والمؤسسية والاقتصادية والاجتماعية. وفي السياق نفسه، تشارك البعثة أيضاً في الأعمال التحضيرية للمؤتمر الوطني الذي ينبغي أن يُحضر جميع الشعب في ليبيا إلى طاولة المفاوضات لمعالجة المشاكل العديدة التي يعاني منها البلد بصراحة وبشكل شامل.

ويسرنا أن نشير إلى أن خطة العمل قد أحرزت بعض التقدم. لقد عقدت الأمم المتحدة اجتماعات في مكاتب البعثة بتونس العاصمة للجنة الصياغة المشتركة التي تتألف من أعضاء في مجلس النواب والمجلس الأعلى للدولة على حد سواء، من أجل إقرار مجموعة تعديلات تتعلق بالاتفاق السياسي الليبي، بالإضافة إلى أنها أشارت إلى أن هذا الإطار يمكن أن يُنهي الأزمة. ونتيجة لذلك، تم تنفيذ أحكام المادة ١٢ من الاتفاق السياسي. وتتضمن خطة العمل أيضاً التزاماً بمساعدة الجماعات المسلحة، من خلال وضع استراتيجية من شأنها أن تمكنها من الاندماج في المجتمع تدريجياً. يتوق الشعب الليبي للسلام وإنهاء النزاع المستمر منذ سبع سنوات.

وتعتقد غينيا الاستوائية أن المساعدة والجهود المقدمة من مختلف الكيانات الدولية لإحلال السلام في ليبيا أمر لا غنى عنه، بما أن الطبيعة المعقدة للحالة والعداء المستحكم بين أطراف النزاع يتطلبان وساطة خارجية، وهي في هذه الحالة تُقدّم من خلال شركاء المجموعة الرباعية – الاتحاد الأفريقي وجامعة الدول العربية والاتحاد الأوروبي – والدور الذي تؤديه البلدان المجاورة، مثل مصر وتونس وتشاد.

وعلى الرغم من التقدم الكبير الذي أُحرز في البلد، لا تزال هناك تحديات كبرى، مثل انعدام الأمن والإفلات من العقاب والحالة الإنسانية والقضايا المتصلة بالهجرة. يؤدي انتشار الجماعات المسلحة التي تعمل خارج نطاق القانون إلى انتهاكات خطيرة لحقوق الإنسان، يفلت الجناة فيها من العقاب. وينتج عن هذه الحالة قضايا صارخة للإفلات من العقاب والفوضى. والأزمة الإنسانية عنصر هام أيضاً من عناصر الأزمة، لأن البلد لا يزال بعيداً عن تحقيق مستويات التعليم والأمن والرعاية الصحية التي كان يتمتع بها قبل اندلا ع الأزمة في عام ٢٠١١. ويجب أن تخضع الجماعات أو الكيانات أو الأفراد في المجتمع الليبي الراهن، والتي تُشكل تهديداً للعودة إلى الحياة الطبيعية في ليبيا، إلى جزاءات رادعة.

ولا يزال المهاجرون الأهدافَ الرئيسية لمثل هذه المسائل ويصبحون ضحايا العنف الشديد والعمل القسري والاتجار والابتزاز والقتل وغيرها من التجاوزات والمضايقات الخطيرة الأخرى، مثل الاتجار البغيض بالمهاجرين، سواء داخل مراكز الاحتجاز الرسمية أو خارجها. وندعو الحكومة الليبية إلى التصدي لهذه التحديات من خلال نهج شامل ومباشر لإيجاد

حل نهائي يحترم حقوق المهاجرين والمجتمعات المضيفة في البلد على السواء.

وأخيراً، أود أن أعرب عن دعمنا الثابت لبعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا على ما تبذله من جهود دؤوبة وجديرة بالثناء لتعزيز السلام والأمن والاستقرار في هذا البلد الشقيق، بالرغم من التحديات والتضحيات والخسائر في بيئة تتصف في بعض الأحيان باشتدادها. ونشجع البعثة على مواصلة دعم السلطات والمؤسسات الليبية في جهودها الرامية إلى بناء السلام في هذا البلد الشقيق.

السيد تانوه – بوتشويه (كوت ديفوار) (*تكلم بالفرنسية*): أودّ أن أشكر الممثل الخاص للأمين العام ورئيس بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا، السيد غسان سلامة، على إحاطته الإعلامية بشأن الحالة في ليبيا، وأؤكد له أن بلدي، كوت ديفوار، تؤيد جهوده الرامية إلى تحقيق السلام في ليبيا. وأود أيضاً أن أشيد بموظفي بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا على جهودهم في بيئة صعبة للغاية. وأود أن أتوجه بخالص الشكر للسيدة الشريف على إحاطتها الإعلامية الهامة والتزامها المستمر بالتأكد من أن أصوات النساء والشباب مسموعة في العملية الديمقراطية في بلدها ليبيا. وأخيراً، أود أن أشيد بنائبة الممثل الدائم للسويد، السفيرة إيرينا شولجين نيوني، على إحاطتها الإعلامية بشأن التقرير السابع والعشرين للجنة المنشأة عملاً بالقرار ١٩٧٠ (٢٠١١) بشأن ليبيا.

تتيح لي جلسة اليوم فرصة للحديث عن شواغل بلدي المحيطة بتنفيذ الاتفاق السياسي الليبي والحالة الإنسانية والأمنية في البلد. وأرحب بالالتزام المستمر للمجتمع الدولي بمساعدة الشعب الليبي في سعيه إلى تحقيق السلام والاستقرار، ولا سيما منذ التوقيع على الاتفاق في الصخيرات بالمغرب. وعلى الرغم من القيود، يظل هذا الاتفاق الهام الإطار المرجعي الذي سيؤدي بالبلد إلى انتقال ديمقراطي يتسم بالمصداقية ويشمل الجميع وإلى التوصل لحل سياسي مستدام. وفي هذا الصدد، ترحّب كوت ديفوار بالبيان الرئاسي الأخير لمجلس الأمن (S/PRST/2017/26)، المؤرّخ ١٤ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٧، فيما يتعلق بالحالة في ليبيا. كرر البيان استمرارية الاتفاق السياسي في جميع مناحي العملية الانتقالية في البلد ومكّن المجلس من تبديد جميع الشكوك المحيطة بالعملية السياسية وتعزيز النقاش بين أصحاب المصلحة الليبيين.

وبالمثل، يعتقد وفد بلدي أن دعم المجلس من أجل تسلسل العمليات المبين في خطة العمل يجب أن يمكّن الحكومة والشعب الليبيين من إرساء أسس إصلاح دستوري قائم على التوافق في الآراء، وهو أمر مطلوب للنجاح في إجراء الانتخابات المقبلة. وفي هذا الصدد، يرحّب وفد كوت ديفوار بالجهود التي يبذلها الممثل الخاص للأمين العام لتعزيز الحوار السياسي بين الأطراف الليبية وتشجيعها على حل جميع المسائل المعلّقة، دون إبطاء ولما فيه مصلحة الشعب الليبي، ولا سيما إعادة تشكيل المجلس الرئاسي وإنشاء حكومة وحدة تمثل الجميع وجيش موحد. تقف العملية السياسية في ليبيا الآن عند منعطف حاسم. لذا يجب على جميع الجهات الفاعلة المشاركة في جهود بناء السلام في هذا البلد الشقيق أن تعمل معاً للتوصل إلى حل مستدام للأزمة. فليس هناك طريق آخر للسلام والأمن في ليبيا. ولذلك تشجع كوت ديفوار جيران ليبيا، وكذلك فرنسا والاتحاد الأفريقي والاتحاد الأوروبي والأمم المتحدة، على العمل معاً من أجل تحقيق السلام للشعب الليبي، وهو سلام يمكن تحقيقه الآن أكثر من أي وقت مضى.

وبلدي يرحب بجهود الاتحاد الأفريقي ويشيد بمشاركته المحمودة في السعي إلى السلام في ليبيا منذ بداية النزاع. وترحب حكومة كوت ديفوار باعتماد خارطة الطريق التي قدمها الاتحاد الأفريقي بشأن ليبيا والجهود الدؤوبة التي يبذلها الرئيس دينيس ساسو نغيسو، رئيس اللجنة الرفيعة المستوى التابعة للاتحاد الأفريقي المعنية بليبيا. وأدت تلك الجهود إلى عقد اجتماع لزعماء

القبائل الليبية في برازافيل في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٧، وإلى اجتماع الأطراف الرئيسية في الأزمة، وكلاهما ساهم في تعزيز الحوار بين جميع الأطراف.

وبلدي يدعو أفريقيا وأوروبا للعمل بشكل أوثق لدعم تصميم الشعب الليبي على تحقيق السلام. ويجب أن يؤخذ هذا التقدم السياسي الهام في الاعتبار حتى يمكن للمؤتمر الوطني المزمع عقده في شباط/فبراير المقبل أن يفي بالغرض منه.

وفيما يتعلق بالحالة الإنسانية والأمنية، لا يزال وفدي يشعر بالقلق إزاء الانتهاكات العديدة لحقوق الإنسان التي ترتكبها إلى حد كبير الميليشيات المسلحة والجماعات الإرهابية التي تمنع الدولة من نشر سلطتها في جميع أنحاء البلد ومن الحفاظ على النظام. والحالة الأمنية في ليبيا مصدر قلق حقيقي للمجتمع الدولي، الذي يخشى أن يرسخ تنظيم الدولة الإسلامية وغيره من الجماعات الإرهابية في البلد، الذي شهد انتشاراً للميليشيات المسلحة بالفعل. وبالترادف مع العملية السياسية وبغية ضمان نجاحها، لا بد لنا أيضا من معالجة مسألة الميليشيات المسلحة وعواقب انسحاب الجهاديين إلى ليبيا والمقاتلين الإرهابيين الأجانب الذين هُزِموا في سوريا والعراق. فوجود هؤلاء المقاتلين يشكل تهديدا خطيرا للاستقرار والسلام في ليبيا، وهم يسهمون في زعزعة استقرار منطقة الساحل والصحراء.

ولا بديل عن التصدي بقوة للإرهابيين وشبكات المتاجرين بالبشر والمهربين إذا أردنا أن نبني السلام بشكل مستدام وأن تضع حدا للممارسة المروعة المتمثلة في الرق وبيع البشر والمعاملة غير الإنسانية للاجئين، وهو ما أدانته بلداننا جميعا. وفي هذا الصدد، أدعو المجتمع الدولي إلى التوقيع على البيان المشترك الصادر عن مؤتمر القمة الخامس للاتحاد الأفريقي والاتحاد الأوروبي، المعقود في يومي ٢٩ و ٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٧ في أبيدجان، بغية وضع حد لهذه الحالة المتردية وحماية حياة وكرامة المهاجرين واللاجئين.

وقبل أن أختتم بياني، أود أن أعرب عن إدانة وفدي الشديدة للتصدير غير المشروع للنفط الخام، الذي نبهتنا إليه السيدة إيرينا شولجين نيومي للتو في إحاطتها الإعلامية. فهذه التجارة مصدر تمويل للجماعات المسلحة، الأمر الذي يطيل من معاناة الشعب الليبي بلا داع، ويعقد تسوية النزاع الذي يمزق البلد. ولا يمكن للأمم المتحدة ومجلس الأمن المخاطرة بالسماح لهذه التجارة غير المشروعة بالازدهار. ولذلك، يجب أن تتخذ جميع التدابير اللازمة لوضع حد لها.

ويود وفدي أن يعرب مجدداً عن تهنئته للسيد سلامة للعمل الممتاز الذي يضطلع به في ظل ظروف صعبة من أجل الوفاء بولايته. ونهيب بالمجتمع الدولي أن يقدم له، فضلاً عن المؤسسات الليبية، ولا سيما اللجنة الانتخابية الوطنية العليا، كل الدعم اللازم لضمان نجاح العملية الانتخابية ونتائجها.

السيدة شولجين نيوني (السويد) (*تكلمت بالإنكليزية*): أود أن أبدأ بتوجيه الشكر للممثل الخاص سلامة على إحاطته الإعلامية إلى مجلس الأمن اليوم وعلى جهوده القيمة. ونحن نؤيد بقوة عمله وكذلك عمل الأمم المتحدة في ليبيا. وأود أيضا أن أثني على الإحاطة الإعلامية الملهمة التي قدمتها السيدة شريف. وأشكرها على رفع الصوت الأساسي للمجتمع المدني، ولا سيما صوت المرأة الليبية، إلى المجلس. ونثني على الجهود التي تقوم بها في بيئة صعبة حقا.

لقد دعونا دائما إلى اضطلاع الأمم المتحدة بدور قيادي في جهود الوساطة في ليبيا، وتشجعنا بصفة خاصة الزيارة التي قام بها وكيل الأمين العام فيلتمان مؤخراً. واستمرار المشاركة الرفيعة المستوى للأمم المتحدة في ليبيا أمر هام لاتباع نهج نشط وشامل وطويل الأمد في دعم العملية السياسية التي تقودها ليبيا.

ويمكن للممثل الخاص سلامة أن يتأكد من دعمنا الكامل إذ يواصل تنفيذ خطة عمل الأمم المتحدة بشأن ليبيا. ونشعر بالارتياح لنهجه المرن والعملي، وما زلنا ملتزمين بالاتفاق

السياسي الليبي باعتباره الإطار الوحيد القابل للتطبيق للفترة الانتقالية. فبعد سنوات من الصراع والعنف، تصبح إعادة بناء الثقة بين المجتمعات المحلية شرطاً أساسياً لإعادة بناء البلد. ونرحب بالنهج التصاعدي من القاعدة إلى القمة لتعزيز المصالحة والوحدة – على الصعيدين المحلي والوطني. ونحن نتفق مع السيد سلامة على أن هذا أيضا جزء حاسم في إرساء الأساس للانتخابات.

ويشجعنا التقدم المحرز حتى الآن في عملية تسجيل الناخبين، حيث سجل ما يقرب من مليوني ناخب بمعرفة اللجنة الوطنية العليا للانتخابات. ونحث جميع الزعماء السياسيين الليبيين على المشاركة البناءة في الأعمال التحضيرية للانتخابات والمساعدة على تهيئة الظروف السياسية والقانونية والأمنية الضرورية للانتخابات في عام ٢٠١٨. ولجميع الليبيين الحق في أن يعيشوا في دولة ديمقراطية تحافظ على سيادة القانون وتحترم حقوق الإنسان.

وقد حدثتنا السيدة شريف ببلاغة وقوة عن الدور الذي لا غنى عنه الذي تضطلع به المرأة بالفعل في بناء الثقة والمصالحة في ليبيا. واسمحوا لي أن أشاركها في التأكيد مرة أخرى على أهمية التمثيل العادل للمرأة ومشاركتها الكاملة في كل خطوة من العملية السياسية في المستقبل. ونرحب بمشاركة المرأة في دورات لجنة الصياغة في تونس، ونتوقع أن تكون التجمعات المقبلة، فضلاً عن المؤتمر الوطني، شاملة وأن توفر أيضاً فرصاً لتناول شواغل المرأة الليبية التي ينبغي معالجتها – على سبيل المثال، بشأن مسائل الأمن والتنقل. وعملية السلام الشاملة هذه ستفتح فرصا لتحقيق سلام أكثر عدلاً، ويرجح أن ينظر إليها السكان عموماً على أنها تمثيلية ومشروعة. وفي ليبيا، ينبغي لنا الآن أن نغتنم هذا الزخم وأن نضع تمتع المرأة الكامل بحقوقها في صميم السلم والأمن الدوليين. وهذه ليست قضية تخص المرأة، بل هي قضية السلام والأمن.

وما زلنا نشعر بقلق عميق إزاء معاناة المهاجرين واللاجئين في ليبيا. ويجب بذل كل جهد ممكن لحماية الأشخاص الذين فروا من الإساءات والانتهاكات لحقوق الإنسان في بلدانهم بحثا عن ملجأ أو مستقبل أفضل. ونكرر دعوتنا إلى الوصول الكامل للمساعدات الإنسانية ودون معوقات إلى مراكز الاحتجاز، وإلى بذل مزيد من الجهود لتحويل مرافق الاحتجاز إلى مراكز عبور مفتوحة تستوفي المعايير الدولية. وبالإضافة إلى ذلك، فإن التحقيقات في الجرائم المرتكبة، بما في ذلك تجارة الرقيق، فضلا عن مساءلة المسؤولين عنها، أمر بالغ الأهمية. وما زلنا على استعداد لاستكشاف إمكانية استخدام الجزاءات لاستهداف التهريب والاتجار بالأشخاص.

أخيرا، فإن أصول الشعب الليبي يجب أن تدار بشكل صحيح في المستقبل بحيث يمكن استخدامها لفائدة جميع الليبيين. ولذلك، نشعر بالقلق إزاء إدارة الأصول المجمدة في ليبيا، وإزاء المؤشرات على استنفاد تلك الأموال.

ونحن ملتزمون، بصفتنا الوطنية، بالعمل مع الأمم المتحدة والشركاء من أجل استكشاف سبل تحسين الحالة الراهنة.

السيد ميثا – كوادرا (بيرو) (*تكلم بالإسبانية*): يود وفد بلدي أن يشكر السيد غسان سلامة، الممثل الخاص للأمين العام ورئيس بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا، على إحاطته المفيدة بشأن الحالة هناك، وكذلك السيدة نائبة الممثل الدائم للسويد، على البيان الذي أدلت به، بالنيابة عن رئيس اللجنة المنشأة عملا بالقرار ١٩٧٠ (٢٠١١) بشأن ليبيا، والسيدة هاجر الشريف على بيانها.

ونشدد، في ذلك الصدد، على أهمية المضي قدما في تنفيذ الاتفاق السياسي الليبي وخطة عمل الأمم المتحدة من أجل تيسير العملية السياسية التي تقوم بها الأطراف الليبية والتوسط فيها. ويشكل الحوار بين المجلس الأعلى للدولة ومجلس النواب خطوة إيجابية، حيث أنه يعبر عن اعتراف متبادل ورغبة في

التقدم صوب عملية انتقال وطني تستند إلى تنفيذ الاتفاق السياسي الموقع في عام ٢٠١٥. وندعو جميع أصحاب المصلحة المحليين إلى المشاركة بنشاط في تلك العملية، التي تشكل، كما قال السيد سلامة، سبيل ليبيا الوحيد إلى الاستقرار والوحدة.

ونرحب بالمبادرة الرامية إلى عقد مؤتمر وطني برعاية الأمين العام. وسيكون من الضروري إنشاء منبر للتنسيق والالتزام والتعاون بين مختلف الجهات الفاعلة السياسية والمجتمع المدني الليبي. ونود أن نسلط الضوء على أهمية إشراك جميع الجهات الفاعلة الوطنية الملتزمة بالحفاظ على السلام في البلد، ولا سيما النساء والشباب، كما أكدت السيدة الشريف ببلاغة. وينبغي أن يكون المؤتمر الوطني حيزا للحوار والمصالحة فيه متسع للجميع وأن يؤدي، في أقرب وقت ممكن، إلى إجراء انتخابات عامة شفافة وذات مصداقية تقبلها جميع الأطراف. وسيكون تأييد ودعم المجتمع الدولي أساسيا لتحقيق ذلك الهدف.

بيد أننا لا نزال نشعر بالقلق إزاء استمرار العنف والأعمال الإرهابية، مثل قتل عميد بلدية مصراتة والهجوم الأخير على مطار طرابلس. كما يساورنا القلق إزاء الانتهاكات الخطيرة التي تستوجب الإدانة لحقوق الإنسان التي أبلغ عنها مفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان، بما في ذلك الاتجار بالأشخاص وحالة جماعات المهاجرين. ووفقا لتقارير اليونيسف، فإن أكثر من ٠٠٠ ٣٦ طفل مهاجر في ليبيا بحاجة إلى مساعدة إنسانية عاجلة. ويتطلب موقع ليبيا بوصفها بلد عبور دولي تعزيز اتخاذ التدابير الملائمة لمنع التجاوزات وانتهاكات حقوق الإنسان والتصدي لها. ونعتقد، في ذلك الصدد، أن من المهم دراسة المبادرات الرامية إلى إنشاء آليات مراقبة وإشراف في البلد.

ختاما، نعيد تأكيد دعمنا لعمل السيد سلامة، وسنواصل رصد العملية السياسية الليبية عن كثب، بغية المساعدة على الإسهام في الجهود التي تبذلها ليبيا لتحقيق معايير الحكم الرشيد والتنمية المستدامة، فضلا عن كفالة احترام وتعزيز حقوق الإنسان التي يستحقها البلد، في المستقبل القريب.

السيد سافرونكوف (الاتحاد الروسي) (*تكلم بالروسية*): نشكر السيد سلامة على إحاطته. ونحن نقدر كثيرا مهنيته وجهوده الدؤوبة في العمل على استعادة الدولة الليبية. ونؤيد الخطوات التي اتخذتها الأمم المتحدة للمساعدة على إنهاء النزاع في ليبيا على أساس خطة عمل الممثل الخاص. ويسرنا، في ذلك الصدد، أن نرى الاتصالات الجارية بين الأطراف الليبية، بما في ذلك ممثلو طرابلس وطبرق. ونحن نرى تقدما في مناقشة المسائل المتعلقة بتعديل الاتفاق السياسي الليبي، الذي لا يزال يمثل الأساس للتوصل إلى تسوية سلمية. غير أنه من الواضح أن هذه ليست سوى المرحلة الأولى من المهمة الرئيسية التي تنتظرنا. ويحدونا الأمل في أن تستمر المفاوضات وأن تسفر عن التوصل إلى اتفاقات يعول عليها في أقرب وقت ممكن.

وحالما يتم دمج التعديلات التي أدخلت على اتفاق الصخيرات، والتي اتفق عليها الليبيون، فإن من المتوقع أن يساعد تنفيذ الاتفاق على حل كامل حزمة المهام العاجلة على جدول أعمال ليبيا، بما في ذلك استعادة النظام على الصعيد الأمني ومكافحة الإرهاب بجدية وإحياء القطاعين الاقتصادي والاجتماعي وتدارك الحالة الإنسانية والتصدي لمشكلة الهجرة غير القانونية المتفاقمة. ونعتقد، في الوقت نفسه، أنه سيكون من المهم للغاية أن يكون بوسع الليبيين أن يعولوا على التعاون الدولي من جانب الهيئات المتخصصة ذات الصلة لمكافحة شبكات الأعمال الإجرامية المرتبطة بالاتجار بالبشر. ولا يمكن ترك ليبيا لتتصدى لذلك التحدي وحدها.

إننا ننتظر بفارغ الصبر اليوم الذي ينطلق فيه الليبيون على طريق التنمية المستدامة ويتمكنوا من التصرف بشكل مستقل في موارد بلدهم الغنية، التي لا يحق لغيرهم التعدي عليها. ويساورنا القلق إزاء الاشتباكات التي وقعت مؤخرا في محيط مطار طرابلس. وللأسف، فإن هذه الأحداث مألوفة في ليبيا. وهي تمثل علامة، في جملة أمور، على عدم كفاية السيطرة على

الوضع وتذكيرا بأهمية مهمة إنشاء نظام موحد لإدارة الهياكل الأساسية الإدارية والأمنية على المستوى الوطني.

والسبيل الوحيد للتعامل مع الأزمة التي طال أمدها وتحقيق المصالحة الوطنية هو إجراء حوار واسع التمثيل بين الليبيين. وينبغي ألا تكون هناك محاولات لاستبعاد القوى السياسية الوطنية دون وجه حق من المناقشات بشأن معايير البناء الوطني. ونأمل أن يتمكن الليبيون، بدعم من خطة عمل الأمم المتحدة، من استعادة الوحدة في بلدهم، آخذين مصالح كل منطقة في الاعتبار.

لقد دأبنا على التأكيد على أهمية توحيد الجهود الدولية لمساعدة ليبيا. وينبغي أن تعمل كل بعثة وساطة على أساس نفس القواعد الرامية إلى توحيد البلد. ونرحب بالمبادرات البناءة التي اضطُلِع بها استنادا إلى ضرورة تعزيز الدور التنسيقي المركزي للأمم المتحدة. ونحث جميع الأطراف المعنية على إيلاء الاهتمام الواجب والدقيق بالأفكار التي اقترحها الاتحاد الأفريقي. ويجب ألا ننسى أن تجاهل الديناميات الإقليمية التي اقترحتها تلك المنظمة القارية الهامة في عام ٢٠١١ أدى إلى إهدار فرصة حقيقية للتوصل إلى تسوية سياسية في ليبيا. وبدلا من ذلك، وفي انتهاك لقرار مجلس الأمن، شُنَّ عدوان عسكري أدى في نهاية المطاف إلى تدمير الدولة الليبية، التي تحاول الأمم المتحدة، حاليا، استعادتها.

لقد أبلغتنا السيدة شولجين نيوني، بالنيابة عن رئيس لجنة مجلس الأمن المنشأة عملا بالقرار ١٩٧٠ (٢٠١١) بشأن ليبيا، عن الأنشطة التي قامت بها هيئة الجزاءات تلك في الأشهر القليلة الماضية. ونحن نقدر جهود الوفد السويدي، بقيادة السفير سكوغ. فلا تزال مشكلة الانتشار غير المشروع للأسلحة في ليبيا حادة، مما يؤثر على الأمن في البلد نفسه وفي منطقة الساحل والصحراء، والأمر يتطلب فرض أشد درجات الرقابة الممكنة على شحنات المعدات العسكرية إلى ليبيا، التي تتم في إطار الإعفاءات الحالية.

وتهتم روسيا اهتماما بالغا باستعادة السلام والاستقرار في ليبيا، التي نتوخاها دولة موحدة مستقلة، تضطلع بدور هام في السياسات الإقليمية والدولية. ونحن على استعداد للتعاون بشكل أكبر لتعزيز العملية السياسية في ليبيا، ولتقديم المساعدة للسيد سلامة في دعم إجراء اتصالات يُعول عليها مع جميع أصحاب المصلحة الليبيين. وهذا هو مبدؤنا الأساسي.

السيد وو هايتاو (الصين) (*تكلم بالصينية*): تشكر الصين الممثل الخاص سلامة والسفيرة شولجين نيوني على إحاطتيهما الإعلاميتين. وقد استمعنا باهتمام أيضاً إلى البيان الذي أدلت به السيدة الشريف.

في الوقت الحاضر، يسعى الليبيون جاهدين إلى استعادة السلام والاستقرار. ومع ذلك، لا يزال البلد يواجه تحديات متعددة، بما في ذلك الصعوبات في العملية السياسية والبيئة الأمنية الهشة، وانتشار الأنشطة الإرهابية، فضلاً عن التحركات الواسعة النطاق للاجئين والمهاجرين. ينبغي لجميع الأطراف الليبية أن تضع المصلحة العامة للبلد والمصالح الحيوية لشعبها قبل كل شيء، وأن تشارك في اتخاذ تدابير فعالة لتعزيز عملية السلام. وينبغي للمجتمع الدولي أن يواصل تقديم الدعم الملموس تحقيقا لهذه الغاية.

أولاً، ينبغي لجميع الجهات الفاعلة أن تظل ملتزمة بالهدف الشامل المتمثل في السعي إلى تسوية سياسية للمسألة الليبية. إن مستقبل ليبيا ينبغي أن يحدده الشعب الليبي نفسه. ويتعين على المجتمع الدولي أن يحترم سيادة ليبيا واستقلالها ووحدة أراضيها، وأن يواصل تعزيز عملية سياسية يقودها الليبيون أنفسهم ويتولون زمامها. وينبغي لجميع الأطراف الليبية أن تسوي خلافاتها عن طريق الحوار وإيجاد حل يراعي جميع المصالح من خلال الوسائل السياسية.و يشكل الاتفاق السياسي الليبي إطاراً أساسياً لإنهاء الأزمة الليبية ويُسهم في تحقيق المصالحة الوطنية واستعادة الحكم الوطني.

ثانياً، يجب على المجتمع الدولي تهيئة الظروف الأمنية المواتية للحوار السياسي الليبي. وتؤيد الصين الجهود التي تبذلها ليبيا من أجل الحفاظ على الأمن والاستقرار الوطنيين. ونأمل أن تعمل جميع الجهات الفاعلة في ليبيا على تعزيز الحوار وبناء الثقة المتبادلة، والعمل من أجل بناء قوات مسلحة وطنية موحدة واتخاذ إجراءات متحدة ومتضافرة لمكافحة الإرهاب، وذلك من أجل الحد بفعالية من خطر الإرهاب.

ثالثاً، ينبغي الحفاظ على دور الأمم المتحدة بوصفها القناة الرئيسية للوساطات. وقد قاد الممثل الخاص سلامة مرحلة عودة بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا إلى ليبيا. وتماشيا مع خطة عمل الأمم المتحدة لتعزيز العملية السياسية الليبية، فقد يسّر الحوار المكثف بين جميع أصحاب المصلحة الليبيين، وأجرى مناقشات متعمقة بشأن هذه المسألة ،مثل صياغة دستور، وأحرز تقدما في العملية الانتخابية. وقد أحرز تقدم كبير. ويجب على المجتمع الدولي أن يعزز ثقته ويحافظ على صبره ويواصل دعم جهود الممثل الخاص سلامة للمضي قدماً في خطة العمل بحكمة. ونأمل أن تزيد البلدان المجاورة لليبيا والاتحاد الأفريقي وجامعة الدول العربية والاتحاد الأوروبي من دعمها للعملية السياسية الليبية. وستواصل الصين متابعة التطورات عن كثب وتدعم كافة الجهود الرامية إلى تحقيق استقرار الحالة في الميدان وتعزز العملية السياسية لتسوية المسألة الليبية، وتساعد جميع الأطراف على توحيد الصفوف في مكافحة الإرهاب. والصين على استعداد لتعزيز مساهمتها في استعادة السلام والاستقرار والرخاء في ليبيا.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): سأدلي الآن ببيان بصفتي ممثل كازاخستان.

نشكر الممثل الخاص سلامة والسفيرة إيرينا شولجين نيوني والسيدة الشريف على إحاطاتهم الإعلامية الشاملة. ونؤيد تماماً الرأي القائل بأن حل الحالة في ليبيا يجب أن يكون سلمياً في المقام الأول وحصرياً، ولا بد أن تعود ملكية العملية السياسية إلى الليبيين أنفسهم.

وينبغي أن يظل الاتفاق السياسي الليبي الإطار الوحيد القابل للتطبيق طوال الفترة الانتقالية. إن اعتماد دستور ليبي جديد واعتماد القانون الانتخابي من قبل مجلس النواب وإجراء انتخابات وطنية سييسر التغلب على الانقسام السياسي ويساعد في إحلال الاستقرار الدائم.

إن الجهود الدولية الرامية إلى تعزيز المصالحة السياسية في ليبيا ينبغي أن توحّد تحت قيادة خطة عمل تقودها الأمم المتحدة. ومن المهم أن يواصل المجلس الحفاظ على الوحدة ويدعم عمل الممثل الخاص سلامة. وفي الوقت نفسه، يجب أن نولي أهمية كبيرة لخطة التنمية ومن الأهمية بمكان أن تُستخدم الموارد النفطية الليبية لفائدة الشعب الليبي. وينبغي على وجه الاستعجال معالجة مسائل الإفلات من العقاب والانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان والمحنة الإنسانية الأليمة للمهاجرين. إن الامتثال الصارم للحظر المفروض على توريد الأسلحة إلى ليبيا يجب إنفاذه.

وأخيراً، فإن كازاخستان على استعداد لدعم سعي المجلس إلى تحقيق السلام والازدهار الدائمين في ليبيا.

أستأنف الآن مهامي بصفتي رئيس المجلس.

السيد المجربي (ليبيا): يسعدني في البداية، سيدي الرئيس، أن أهنئكم على توليكم رئاسة مجلس الأمن لهذا الشهر، كما أتقدم بالشكر للسيد غسان سلامة الممثل الخاص للأمين العام ورئيس بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا، على إحاطته الهامة التي استعرض فيها الجهود المكثفة التي يقوم بها في سبيل التواصل مع كافة الأطراف في ليبيا من أجل تقريب وجهات النظر بين الفرقاء السياسيين، متمنين له كل التوفيق والنجاح في مهامه. كما أتقدم بالشكر لسعادة السفيرة إيرينا، نائبة المندوب الدائم للسويد، على إحاطتها التي تناولت فيها آخر المستجدات المتعلقة بملف العقوبات على ليبيا. وأتقدم بالشكر أيضاً للسيدة هاجر الشريف على إحاطتها المتعلقة بنقل شواغل الجمعيات

الأهلية في ليبيا، وخاصة المعنية بالشباب والمرأة. وأوكد لكم مجدداً التزام حكومة الوفاق الوطني بدعم خطة عمل الأمم المتحدة الهادفة إلى التوصل لحل للأزمة السياسية وتحقيق الأمن والاستقرار في ليبيا.

في كانون الأول/ديسمبر الماضي، مرت الذكرى السنوية الثانية على توقيع الاتفاق السياسي الليبي، والذي يبقى الإطار الوحيد للعملية السياسية في ليبيا، وهو ما أكده المجتمع الدولي في بياناته وقراراته والتي كان آخرها بيان رئيس مجلس الأمن سنة ٢٠١٧ (S/PRST/2017/26). وخلال العامين السابقين ورغم التحديات الكبيرة وقلة الإمكانيات، ما زالت حكومة الوفاق تعمل بدون كلل من أجل حلحلة جميع المختنقات والصعوبات المتراكمة على كافة الأصعدة، والتي لا زالت تلقي بظلالها القاتمة على حياة المواطن الليبي، ولا يخفى على الجميع أن هناك العديد من التطورات الإيجابية التي أُنجزت، وخاصة في الجانب الأمني ومكافحة الإرهاب، وكذلك فيما يتعلق بسيطرة حكومة الوفاق الوطني على مؤسسات الدولة، كما أن هناك العديد من الالتزامات التي لم تُنجز نتيجة استمرار الانقسام السياسي وبقاء المؤسسات الموازية التي تعمل رغم تأكيد المجتمع الدولي على عدم شرعيتها والمطالبة بعدم التعامل معها. وللأسف نلاحظ استمرار تواصل بعض الدول مع حكومات موازية لحكومة الوفاق خلافاً للقرارات الدولية والإقليمية في الخصوص. ومن هذا المنبر، ندعو مجدداً جميع الفرقاء السياسيين في ليبيا إلى تغليب المصالح الوطنية على المصالح الخاصة لوقف هذا التدهور الذي آلت إليه الأوضاع في البلاد، والعمل معاً من أجل بناء الدولة المدنية الديمقراطية القوية والمتماسكة، فقد أثبتت الأحداث المتوالية على مدى السنوات الماضية في ليبيا بأنه لا حل عسكري للأزمة الليبية وأن الحل لن يكون إلا من خلال التوصل إلى حل سياسي شامل وتوافقي يضم جميع الأطراف بدون إقصاء لأي طرف من الأطراف المنخرطة في الحوار السياسي.

ضمن خطة عمل الأمم المتحدة، تتجه الأنظار اليوم إلى مسألة إجراء الانتخابات العامة القادمة في ليبيا، حيث لاقت هذه المبادرة استجابةً واسعة من قبل أبناء الشعب الليبي، وهو ما يمكن ملاحظته من خلال تزايد أعداد تسجيل الناخبين – يوما بعد يوم – في مختلف مناطق ليبيا، كما أن أغلب القادة السياسيين قد عبّروا عن دعمهم لهذه الخطوة، إلى جانب الدعم الذي تقدمه حكومة الوفاق الوطني للمفوضية العليا للانتخابات من أجل إنجاح العملية الانتخابية. وفي هذا الصدد، نرى أن كل هذه المؤشرات الإيجابية باعثة على الأمل لإتمام هذا الاستحقاق بنجاح، كما ندعو مجلس النواب الليبي إلى التعجيل باعتماد قانون الانتخابات، كما ننوه إلى أن هناك عدداً من التحديات التي يجب أخذها في الاعتبار ومن أهمها تحفيز أكبر عدد من أبناء الشعب الليبي على المشاركة في الانتخابات، وضمان مسألة التزام كافة الأطراف بقبول النتائج التي ستُفضي إليها الانتخابات، وتوفير البيئة الأمنية المناسبة، وإجراء الانتخابات تحت رقابة قوية من قبل الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية لضمان نزاهتها وتفادي أي خلل قد يؤدي إلى الطعن فيها مستقبلاً.

وحول مسألة السفينة (أندرو ميدا) التي قبضت عليها البحرية اليونانية – وهي في طريقها من تركيا إلى مدينة مصراته بليبيا، حسب ما أعلنته السلطات اليونانية، حيث كانت هذه السفينة محملة بأطنان من المواد الخطيرة التي تدخل في صنع المتفجرات، فإن حكومة الوفاق الوطني تجدد إدانتها لجميع الأعمال التي تهدد أمن وسلامة البلاد والمواطنين، وتؤكد التزامها بالقرارات الدولية فيما يتعلق بحظر توريد السلاح المفروض على ليبيا، وتأمل من حكومتي اليونان وتركيا إبلاغها بنتائج التحقيقات حول هذه القضية، كما تطالب فريق الخبراء التابع للجنة الجزاءات المنشأة عملا بالقرار ١٩٧٠ (٢٠١١) بضرورة التحقيق ومعرفة ملابسات المسألة. وتجدد حكومة الوفاق

الوطني رفضها وإدانتها لجميع الانتهاكات ضد حقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني، والاغتيالات التي تحدث في ليبيا من أي طرف كان، وتؤكد وقوفها بقوة ضد كل من يحاول زعزعة الأمن والاستقرار وتعريض حياة المدنيين في ليبيا للخطر.

لقد أدانت حكومة الوفاق الوطني جميع الانتهاكات التي يتعرض لها المهاجرون الذين يعبرون الأراضي الليبية بطريقة غير شرعية، وحرصت على متابعة أوضاع المهاجرين غير الشرعيين في مراكز الإيواء التابعة لها لضمان سلامتهم والتأكد من حصولهم على الرعاية اللازمة إلى حين إتمام الإجراءات المتعلقة بعودتهم إلى بلدانهم، وذلك بالتعاون مع بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا ومنظمة الهجرة الدولية. وفيما يتعلق بالمزاعم حول حدوث حالات للاتجار بالبشر في ليبيا، عبّرت حكومة الوفاق عن رفضها لمثل هذه الأعمال الإجرامية سواء في ليبيا أو في أي مكان آخر في العالم، والتي هي أفعال تتنافى مع عادات وتقاليد الشعب الليبي وقيم الدين الإسلامي والقوانين الليبية النافذة والقوانين والأعراف الدولية، حيث باشر النائب العام الليبي بالتحقيق في هذه المزاعم للتأكد منها ومحاسبة المسؤولين عنها – إن ثبت تورط أي شخص فيها. وترحب حكومة الوفاق بمشاركة الدول والمنظمات الدولية والإقليمية التي ترغب في تقديم المساعدة لإجراء التحقيقات حول هذه المزاعم. وفي هذا الصدد نشيد بالجهود المبذولة من قبل الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي والاتحاد الأوروبي ودول الجوار للمساعدة في إيجاد حل لأوضاع المهاجرين غير الشرعيين في ليبيا والمباشرة في عودتهم إلى أوطانهم.

نجدد مرة أخرى مناشدة مجلس الأمن بضرورة البحث عن وسيلة لحماية الأصول الليبية المجمدة من خلال تحسين إدارتها ومساعدة الحكومة الليبية لوقف الخسائر التي تتعرض لها الأصول المجمدة سنوياً بمبالغ طائلة نتيجة عدم السماح للدولة الليبية بإدارتها على النحو المطلوب، بل إن المصارف الأجنبية تقوم بتحميل الأصول الليبية فوائداً سلبية مرتفعة أدت إلى تآكل رأس المال والأصول المجمدة. إن هذا الوضع الخطير – كما أسلفنا مراراً – يُنذر بتبديد وضياع الأموال الليبية المجمدة التي هي أموال الشعب الليبي والأجيال القادمة، ولقد كان الهدف من وضع التجميد بموجب القرار ١٩٧٠ (٢٠١١) هو حماية هذه الأصول من الضياع وليس إجراءً عقابياً موجهاً ضد الدولة الليبية. ولكن ما نراه اليوم يناقض هذا الهدف، بل يساهم في ضياع الأصول. إن الحكومة الليبية لم تطلب رفع التجميد، بل تطالب بإيجاد صيغة معيّنة تساعد على إدارة أموالها واستثماراتها والحفاظ عليها، وهي تحت التجميد.

ختاماً، إن الشعب الليبي أرهقه تردي الأوضاع المعيشية على جميع الأصعدة وخاصة الاقتصادية، وذلك بسبب استمرار الانقسام السياسي في البلاد، ونحن هنا من هذا المنبر نأمل أن يتفاعل المجتمع الدولي بقوة لمساعدة ليبيا على الاستقرار وبناء الدولة الديمقراطية المنشودة، وأتمنى مجدداً للسيد غسان سلامة التوفيق والنجاح في مهامه، وإننا على ثقة تامة بأن جهوده ستفضي إلى تحقيق أفضل النتائج.

رفُعت الجلسة الساعة ١٢/٢٥.